العدد (93)، يوليو 2022، السنة التاسعة والعشرون

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

"المحاسبين" تبارك تعيين سمو الشيخ أحمد النواف رئيساً لمجلس الوزراء

مكافحة الفساد وإنجاز المشاريع التنموية... أولويات حكومية

راشد عوض الهطلاني رئيساً لـ "المحاسبين والمراجعين"

ابشـــر .. مدعومك عندنا .. وزيادة

التكسية الخارجية - الأصباغ والحجر الجيري

الدعم الحكومي **1500** د.ك

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

الخلط الخرساني الجاهز

الدعم الحكومي **8460** د.ك

بحد أقصى 450 م³

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

الطابوق الأبيض

مقابل كل 10 م³ من الطابوق الأبيض

عتبات بقيمة 20 دك

+

3 أكياس مونة لاصقة

الدعم الحكومي **1750** د.ك

بحد أقصى 100 م³

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

بالإضافة للخصومات التالية

عند شرائك لأي منتجين من منتجات الدعم السابقة

- أنابيب وملحقات بلاستيكية PVC
- أنابيب وملحقات بولي بروبيلين PPR

15%

30% بلاكات الكهرباء

10%

- مادة الربط / لاصق بلاط / مادة إصلاح الخرسانة
- الأصباغ الداخلية
- البلاط المتداخل / حجر التسوير
- الكراسي وأحواض الزراعة
- منتجات الإضاءة LED

NATIONAL INDUSTRIES COMPANY KSCC

شركة الصناعات الوطنية ش.م.ك

@national_industries www.nicbm.com ☎ 1 844 555

افتتاحية العدد

إصلاحات مرتقبة...

راشد عوض الهطلاني
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

تزامن صدور العدد الجديد من مجلة المحاسبين والمراجعين الكويتية العديد من الموضوعات الهامة، على رأسها تعيين سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح - حفظه الله - رئيساً لمجلس الوزراء، وهو الأمر الذي يأمل الكثيرون منه تحقيق مزيد من الإصلاحات التي تنعكس ايجابا على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في ظل ظروف دولية واقليمية بالغة الدقة.

ولعل قضايا التعليم و الرعاية السكنية والتوظيف ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية من بين الموضوعات الأكثر إلحاحاً لدى المواطن العادي، وكذلك المهتمين بالشان العام وقضاياه على المدى الطويل.

ومما لاشك فيه ان ارتفاعات اسعار النفط تمثل طوق نجاة للميزانية العامة للدولة التي تعاني من عجوزات مزمنة منذ 2014 / 2015 وحتى يومنا هذا، إلا أن التوقعات تشير إلى وفورات كبيرة تنقذ سيولة صندوق الاحتياطي العام من الجفاف الذي يعانيه منذ 8 سنوات.

كما أن الإصلاحات الإدارية في أجهزة الدولة وضبط إيقاعها سيكون له بالغ الأثر في تحقيق الوفر المالي وترشيد الإنفاق ما يساهم في تحقيق تنوع مصادر الدخل، بعيدا عن إيرادات النفط التي تمثل مصدراً وحيداً للدخل.

ومع اقتراب افتتاح المقر الدائم للمبنى الجديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، يتطلع مزاولو المهنة لمبناهم الجديد على أنه نقلة نوعية للمهنة ومنتسبيها، كونه يضم قاعات تدريب مجهزة بأفضل الأساليب الحديثة وكذلك مركزا للتحكيم وقاعات اجتماعات وندوات مجهزة على أعلى مستوى مما سيساعد على تحقيق الكثير من الأهداف التي تسعى الجمعية لتحقيقها وبما يعزز من دور المهنة ومنتسبيها ومؤسسات المجتمع المدني.

ومع تزكية مجلس إدارة جديد للجمعية خلال العامين المقبلين، فإن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تواصل تعزيز أواصر التعاون مع كافة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال الاسهام في تدريب موظفيها أو تقديم مشورتها الفنية في العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالمواطنين وبحياتهم اليومية.

AL-MOHASIBOON
المحاسبون
العدد (93)، يوليو ،2022، السنة التاسعة والعشرون

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani

مدير التحرير
Editing Manager

محمد حمود الهاجري
Mohamed Homoud Al-Hajri

هيئة التحرير
The Board of Editors

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

المحتويات

قوانين وتشريعات	قانون التركز الأقتصادي	8
دراسات وبحوث	الذمة المالية وعلاقتها بقائمة المركز المالي (الميزانية)	14
في دائرة الضوء	جهاز حماية المنافسة	20
تقرير	البنك المركزي يرفع سعر الخصم إلى **2.75 %**	22
أنشطة الجمعية	راشد الهطلاني رئيساً لـ"المحاسبين والمراجعين"	30
أنشطة الجمعية	مطلوب برنامج وخطة عمل واضحة للحكومة المقبلة	36
منظمات عربية مهنية	"المحاسبة السعودية" : مجلس الوزراء اعتمد نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الجديد	40
برامج تدريبية	«المحاسبين» :برامج تدريبية مهنية متنوعة تلبي احتياجات الأعضاء	44

AL-MOHASIBOON

kw_aaa | info@kwaaa.org | +965 24849799 +965 24841662 | +965 51700060
kw_aaa | www.kwaaa.org | +965 24836012

العدد (93)، يوليو 2022، السنة التاسعة والعشرون
دورية - علمية - متخصصة
تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

July 2022 - No.(93)
A Specialized Scientific Periodical
Published By Kuwait Association of Accountants & Auditors

> المراسلات : > Correspondence:

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
فاكس: 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Should be addressed to: The Editor - in-Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472 Safat - 13085 - State of kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of kuwait
Fax: 00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

> الإعلانات : > Advertisments:

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً : المراجعة - الكويت
فاكس : 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Agreements in this regared should be made with the management of kuwaiti Association of Accountants and Auditors
P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,
Fax:00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

> الإشتراكات : > Subscribtions:

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنانير كويتية للأفراد.
- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.

الدول العربية:
- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.

الدول الاجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبون.

Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.

Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency for Individuals.

Non Arab
- 80 $ for Companies.

The Subscription fees Include Maile Charges, & Requests Should be Addressed to the Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

سعر النسخة : > Price of one copy:

- أعضاء الجمعية: 500 فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً إليها أجور البريد.

- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries:$ 5 plus airmail charges.

المجلة غير ملزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
أمين السر General Secretary

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
أمين الصندوق Treasurer

فيصل عبد المحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh
عضو مجلس الإدارة Board Member

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
عضو مجلس الإدارة Board Member

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
عضو مجلس الإدارة Board Member

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
عضو مجلس الإدارة Board Member

الحميضي
شركة
لأعمال الطباعة
AL HUMAIZI PRINTING PRESS Co.
Opt. : (+965) 1823750
Fax : (+965) 24928086
E-mail : sales@alhumaizi.com

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

يتقدم الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

بأسمى آيات التهاني والتبريكات

لسمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ / أحمد نواف الأحمد الصباح

لنيله ثقة

مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد

الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح

(حفظه الله ورعاه)

وسمو ولي العهد

الشيخ / مشعل الأحمد الجابر الصباح

(حفظه الله ورعاه)

متمنين لسموه التوفيق والسداد لما فيه خير الكويت

(حفظ الله الكويت وأهلها من كل مكروه)

قانون التركز الأقتصادي

القانون رقم (72) لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة

يتطرق باب قوانين وتشريعات لاهم المواد التي يتضمنها قانون التركز الاقتصادي رقم ٧٢ لسة ٢٠٢٠ في شأن حماية المنافسة وكذلك اهم المواد الواردة في اللائحة التنفيذية للقانون

وفيما يلي أهم تلك المواد:

مادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها:

-التركز الاقتصادي: حالة من حالات التغيير على نحو دائم في السيطرة في السوق المعنية، وتنشأ في حالة الاندماج أو الاستحواذ وكذلك في حالة تأسيس شراكة بين شخصين أو أكثر يقدمان نشاط اقتصادي مستقل عنهما على نحو دائم.

مادة (10)

يضع المجلس شروط وضوابط الحالات التي تعتبر تركزاً اقتصادياً، ويعتبر تركزاً اقتصادياً في تطبيق أحكام هذا القانون الحالات التالية:

اندماج شخصين أو أكثر عن طريق الضم أو المزج، أو دمج أجزاء من أشخاص تؤدي إلى السيطرة أو زيادة السيطرة.

اكتساب شخص أو أكثر السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على شخص أو أشخاص آخرين بأكملهم أو أجزاء منهم، سواء كان ذلك باكتساب أصول أو حقوق ملكية أو انتفاع أو شراء أسهم أو حصص أو التزامات أو بأي وسيلة أخرى.

وجود شراكة بين شخصين تؤدي إلى نشاط اقتصادي أو تجاري دائم ومستقل، أياً كان الشكل القانوني أو النشاط الذي يتم ممارسته.

مادة (11)

لا يعتبر تركزاً اقتصادياً في تطبيق أحكام هذا القانون الحالات التالية:

قيام البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية التي تتضمن أنشطتها القيام بتداولات وتعاملات في أوراق مالية لحسابها الخاص أو لحساب الغير بالاحتفاظ المؤقت بأوراق مالية تم شراؤها بقصد إعادة بيعها، بشرط عدم ممارسة حقوق التصويت فيما يتعلق بهذه الأوراق بهدف تحديد السلوك التنافسي لهذا الشخص ما لم تكن ممارسة حقوق التصويت بغرض الإعداد للتصرف في الشخص أو أصوله، جزئياً أو كلياً، أو التصرف في الأوراق المالية المشار إليها، على أن يتم هذا التصرف خلال عام واحد من تاريخ شراء تلك الأوراق، وللجهاز أن يمدد هذه الفترة عند الطلب في حالة إثبات أن التصرف لم يكن ممكناً خلال المدة المقررة، وتبين اللائحة التنفيذية شروط وضوابط ممارسة حقوق التصويت التي تخضع لرقابة الجهاز.

السيطرة الناتجة عن عمليات الإعسار أو التوقف عن السداد، أو جدولة الديون، أو التسويات مع الدائنين أو الإجراءات المشابهة.

قيام الأشخاص الذين يشكلون مجموعة اقتصادية واحدة بإجراءات لإعادة الهيكلة داخل ذات المجموعة.

مادة (12)

يجب على الأشخاص المشاركين في عمليات التركز الاقتصادي التقدم بطلب إلى الجهاز قبل إتمامها، إذا تجاوزت قيمة الأصول المسجلة أو المبيعات السنوية الخاصة بها في الدولة -طبقاً للبيانات المالية المدققة لآخر سنة مالية قبل التركز- الحدود الإجمالية والفردية وفقاً للشروط والضوابط التي يضعها المجلس وفقاً للمادة (10).

ويرفق بالطلب إيصال سداد مقابل رسم يقدر بنسبة واحد في الألف (0.1 %) من رأس المال المدفوع، أو من قيمة الأصول المجمعة للأشخاص المعنيين بالدولة أيهما أقل وبحد أقصى مائة ألف دينار.
وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط الطلب، والمستندات الواجب إرفاقها به، وكافة الوثائق والبيانات التي يتعين على الأشخاص المعنيين تقديمها للجهاز.

مادة (13)

يقوم الجهاز بفحص الطلب المنصوص عليه في المادة السابقة للوقوف على أضرار وفوائد التركز محل الطلب ودراسة احتمالات تأثيره سلبياً على المنافسة الحرة في السوق المعنية، وعرضها على المجلس لإصدار قرار وفق أحكام هذا القانون.
وللجهاز الاستعانة بالخبراء، أو الشركات المحلية، أو الدولية المتخصصة للقيام بفحص الطلبات المشار إليها في المادة السابقة وإعداد أية دراسات متعلقة بأعمال الجهاز.
وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وضوابط فحص ودراسة طلبات عمليات التركز التي تتم وفقاً لأحكام هذا القانون.

مادة (14)

مع مراعاة أحكام المادة (12) من هذا القانون، يجب على جميع الجهات المنوط بها الموافقة على عمليات التركز الاقتصادي إخطار الجهاز بالطلبات المقدمة إليها فور ورودها وعدم الموافقة على هذه الطلبات إلا بعد صدور قرار من المجلس بالموافقة عليها.
كما يجب على الأشخاص المعنيين عدم القيام بأية تصرفات، أو إجراءات لإتمام عمليات التركز قبل صدور قرار المجلس المشار إليه بالفقرة السابقة.

مادة (34)

"يجوز للمجلس التأديبي فرض جزاءات مالية وفقاً للتالي:...
2. بنسبة لا تجاوز عشرة في المائة (10%) من الإيرادات الإجمالية لأطراف التركز خلال السنة المالية السابقة في حال عدم تقديم الطلب الخاص بالتركز المنصوص عليه في المادة (12) من هذا القانون.
3. بنسبة لا تجاوز عشرة في المائة (10%) من الإيرادات الإجمالية لأطراف التركز خلال السنة المالية السابقة في حالة تضمن طلب التركز بيانات مضللة أو غير صحيحة."

المذكرة الايضاحية للقانون رقم (72) لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة

الفصل الثالث:
يتناول هذا الفصل تنظيم التركز الاقتصادي.
تناولت المادة العاشرة تحديد حالات التركز الاقتصادي، بحيث يضع المجلس شروط وضوابط الحالات التي تعتبر تركزاً اقتصادياً، وتناولت المادة حالات تعد تركزاً اقتصادياً، وفي المقابل نصت المادة الحادية عشر عن بعض الحالات التي لا تعد تركزاً اقتصادياً.
ثم جاءت المادة الثانية عشر وأوجبت على الأشخاص المشاركين في عمليات التركز الاقتصادي في دولة الكويت التقدم بطلب إلى الجهاز مرفقاً به إيصال سداد الرسوم المقررة وذلك قبل إتمامها إذا تجاوزت قيمة الأصول المسجلة أو المبيعات السنوية الخاصة بها – طبقا للبيانات المالية المدققة لآخر سنة مالية قبل التركز – الحدود الإجمالية والفردية التي ستنص عليها اللائحة التنفيذية، كما أحالت إلى اللائحة التنفيذية تحديد ضوابط الطلب والمستندات الواجب إرفاقها به، وكافة الوثائق والبيانات التي يتعين على الأشخاص المعنيين تقديمها للجهاز.
ووفقا للمادة الثالثة عشر فإنه يتعين على الجهاز فحص الطلبات التي تقدم إليه طبقاً للمادة السابقة للوقوف على أضرار وفوائد التركز محل الطلب ودراسة احتمالات تأثيره سلبياً على المنافسة الحرة في السوق المعنية، توطئة لعرضها على مجلس الإدارة.
وأجازت المادة للجهاز الاستعانة بالخبراء والشركات المحلية أو الدولية المتخصصة للقيام بفحص الطلبات وإعداد أية دراسات متعلقة بأعمال الجهاز، وأحالت إلى اللائحة التنفيذية بيان إجراءات وضوابط فحص ودراسة طلبات عمليات التركز الاقتصادي.
وألزمت المادة الرابعة عشر الأشخاص المشاركين في عملية التركز الاقتصادي عدم القيام بأية تصرفات أو إجراءات قبل صدور قرار المجلس بشأن هذا التركز.

اللائحة التنفيذية للقانون رقم (72) لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة

الفصل السادس
التركز الاقتصادي

المادة (69)

يعتبر تركزاً اقتصادياً في تطبيق أحكام القانون وهذه اللائحة الحالات التالية:
اندماج شخصين أو أكثر عن طريق الضم أو المزج أو دمج أجزاء من

أشخاص تؤدي إلى السيطرة أو زيادة السيطرة.
اكتساب شخص أو أكثر السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على شخص أو أشخاص آخرين بأكملهم أو أجزاء منهم، سواء أكان ذلك باكتساب أصول أم حقوق ملكية أم انتفاع أم شراء أسهم أم حصص أم التزامات أم بأي وسيلة أخرى.
وجود شراكة بين شخصين أو أكثر تؤدي إلى نشاط اقتصادي أو تجاري دائم ومستقل، أياً كان الشكل القانوني أو النشاط الذي يتم ممارسته.
أي حالة أخرى يصدر بتحديدها قرارا من المجلس.

المادة (70)

لا يعتبر تركزاً اقتصادياً في تطبيق أحكام القانون وهذه اللائحة الحالات التالية:
1. التداولات والتعاملات في الأوراق المالية وفقا للشروط التالية:
أ. أن يقوم بها أحد البنوك أو شركات التأمين أو المؤسسات المالية.
ب. أن تتضمن أنشطتها القيام بتداولات وتعاملات في أوراق مالية لحسابها الخاص أو لحساب الغير بالاحتفاظ المؤقت بأوراق مالية تم شراؤها بقصد إعادة بيعها.
ج. أن لا تمارس حقوق التصويت -بهدف تحديد السلوك التنافسي، وذلك ما لم تكن ممارسة حقوق التصويت بغرض الإعداد للتصرف في الشخص أو أصوله، جزئياً أو كلياً، أو التصرف في الأوراق المالية المشار إليها.
د. أن يتم التصرف بالأوراق خلال عام واحد من تاريخ شراءها، وذلك ما لم يمدد الجهاز هذه الفترة عند الطلب في حالة إثبات أن التصرف لم يكن ممكناً خلال المدة المقررة.
2. السيطرة الناتجة عن عمليات الإعسار أو التوقف عن السداد، أو جدولة الديون، أو التسويات مع الدائنين أو الإجراءات المشابهة.
3. قيام الأشخاص الذين يشكلون مجموعة اقتصادية واحدة بإجراءات إعادة الهيكلة داخل المجموعة ذاتها.

المادة (71)

تحدد شروط وضوابط ممارسة حقوق التصويت التي تخضع لرقابة الجهاز وفقا لقرار يصدر من المجلس بهذا الشأن.

المادة (72)

مع مراعاة أحكام المادة (12) من القانون، يجب على جميع الجهات المنوط بها الموافقة على عمليات التركز الاقتصادي إخطار الجهاز بالطلبات المقدمة إليها فور ورودها وعدم الموافقة على هذه الطلبات إلا بعد صدور قرار من المجلس بالموافقة عليها.

كما يجب على الأشخاص المعنيين عدم القيام بأية تصرفات، أو إجراءات لإتمام عمليات التركز قبل صدور قرار المجلس المشار إليه بالفقرة السابقة.

المادة (73)

معايير دراسة طلب التركز الاقتصادي:
على الجهاز أن يأخذ بالاعتبار عند دراسة طلب التركز الاقتصادي توافر أحد أو كل المعايير التالية:
المحافظة على المنافسة الفاعلة وتشجيعها بين المتنافسين في السوق.
تعزيز مصالح المستهلكين بالنسبة للجودة والسعر لمثل هذه المنتجات.
التشجيع من خلال المنافسة على خفض التكاليف وتطوير منتجات جديدة وتيسير دخول منافسين جدد إلى السوق.

المادة (74)

التشاور ما قبل تقديم طلب التركز
يجوز لكل من يريد الدخول في عملية التركز تقديم طلب التشاور للجهاز، وذلك لعقد اجتماع للتشاور مع موظفي الجهاز قبل تقديم طلب التركز الاقتصادي، ويجب أن يرفق بطلب التشاور المعلومات والبيانات التالية:
إيصال سداد رسوم طلب التشاور الذي يصدر بتحديدها قرارا من المجلس.
أسماء ومعلومات الاتصال للمشاركين في عملية التركز المعنية.
طبيعة التركز.
الأسواق المعنية التي ستتأثر بالتركز.
البيانات المالية لأطراف التركز عن آخر سنتين ماليتين، على أن يرفق بها بيانا بإجمالي المبيعات السنوية وحجم الأصول الكلية للمتقدمين والحصة السوقية التقديرية لأطراف التركز.
ويجوز للأطراف طلب المشورة بشأن وجوب تقديم طلب التركز الاقتصادي المقترح أو بشأن كيفية الامتثال لكافة متطلبات تقديم طلب التركز الاقتصادي أثناء عملية التشاور السابق لتقديم الطلب.
كما يجوز للأطراف أثناء مرحلة التشاور السابقة على تقديم الطلب أن يطلبوا من الجهاز إعفاءهم من تقديم بعض المعلومات المطلوبة في نموذج طلب التركز الاقتصادي في حال كانت غير ضرورية وارفاق ما يبرر ذلك.

الفصل السابع
طلب التركز الاقتصادي

المادة (75)

سجل طلبات التركز الاقتصادي:
يُعد لدى الجهاز سجل يدوي أو الكتروني يسمى "سجل طلبات التركزات الاقتصادية" يقيد فيه طلب التركز الاقتصادي والقرارات المتعلقة به. ويقيد الطلب في هذا السجل - رقم مسلسل - في يوم وروده، وتسلم لمقدم الطلب صورة طبق الأصل مثبتاً عليها رقم القيد وتاريخه.
ويؤشر في السجل المشار إليه في الفقرة السابقة القرار الصادر بشأن طلب التركز الاقتصادي.

المادة (76)

وجوب تقديم طلب التركز الاقتصادي:
يجب على الأشخاص المشاركين في عمليات التركز الاقتصادي التقدم بطلب التركز الاقتصادي في حال تجاوزت قيمة الأصول المسجلة أو المبيعات السنوية الخاصة بها في الدولة - طبقاً للبيانات المالية المدققة لآخر سنة مالية قبل التركز- الحدود الإجمالية والفردية التي يصدر بتحديدها قرارا من المجلس بموجب المادة (10) من القانون.

المادة (77)

رسوم طلب التركز الاقتصادي:
يجب على مقدم طلب التركز الاقتصادي سداد رسم يقدر بنسبة واحد في الألف (0.1%) من رأس المال المدفوع، أو من قيمة الأصول المجمعة للأشخاص المعنيين بالدولة أيهما أقل وبحد أقصى مائة ألف دينار كويتي.

المادة (78)

طلب التركز الاقتصادي:
يجب على الأشخاص المشاركين في عمليات التركز الاقتصادي التقدم بطلب التركز الاقتصادي يدويا أو الكترونيا إلى الجهاز قبل (60) ستين يوماً -على الأقل- من تاريخ إعداد مشروع العقد أو الاتفاق بشأن عملية التركز، وذلك وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض على أن يرفق به المستندات التالية:
تقرير مقوم الاصول - على أن يكون من أحد مكاتب التدقيق المعتمدة من هيئة أسواق المال - بالرسوم الواجب دفعها والمقدرة بنسبة واحد في الألف (0.1%) من رأس المال المدفوع، أو من قيمة الأصول المجمعة للأشخاص المعنيين بالدولة أيهما أقل وبحد أقصى مائة ألف دينار كويتي.
إيصال سداد الرسوم.
عقد التأسيس أو النظام الأساسي - إن وجد- للأشخاص المشاركين في عملية التركز، وشهادة السجل التجاري، والترخيص التجاري.
اسم مدير الشركة أو أسماء أعضاء مجلس الإدارة أو الممثل القانوني للشخص.
البيانات المالية لآخر سنتين ماليتين لجميع الاشخاص المعنية بعملية التركز الاقتصادي وكافة فروعها.
مشروع عقد أو اتفاقية التركز الاقتصادي، وأي مستندات طرح عام أو خاص وعدد الأسهم أو الأصول التي سيتم الاستحواذ عليها.
تقرير يتضمن الأبعاد الاقتصادية لطلب التركز، على أن يشمل التقرير ما يلي:
أ. معلومات عن أطراف التركز:
أسماء أطراف عملية التركز، وعقود التأسيس والنظام الأساسي -إن وجد- والتراخيص التجارية، والسجل التجاري.
نشاط أطراف عملية التركز.
عناوين أطراف عملية التركز، ورقم الهاتف، والبريد الالكتروني.
اسم مسؤول الاتصال من أطراف التركز، ومسماه الوظيفي، وصورة بطاقته المدنية، ورقم هاتفه، وبريده الالكتروني.
رأس المال.
أهم العملاء ونسبتهم في السوق.
حجم المبيعات وقيمتها ونسبتها في السوق.
بيان بالمنافسين وحصتهم في السوق.
ب. بيانات عملية التركز:
نوع التركز -اندماج، استحواذ، مشروع مشترك-.
وصف ما إذا كان التركز يتعلق بكل أو جزء من الأطراف محل التركز.
شرح موجز للهيكل الاقتصادي والمالي للتركز.
التاريخ المقترح أو المتوقع لأي إجراءات مهمة تهدف إلى إتمام عملية التركز.
الهيكل المقترح للملكية والتأثير الحاسم بعد الانتهاء من عملية التركز.
المنتجات المعنية بالتركز وحجم ونسبة بيعها.
السوق المعنية وحجمها.
المنتجات التي يتعامل فيها الشخص طالب التركز.
التأثيرات الإيجابية للتركز.
التأثيرات السلبية للتركز والإجراءات المقترحة للحد منها.
الأسواق المتأثرة من عملية التركز.
العوامل المؤثرة على دخول السوق.
طبيعة قنوات التوزيع.

العوامل المؤثرة على تثبيت الأسعار خلال الخمس سنوات الماضية.
حجم الطاقة الإنتاجية المتوفرة ونسبة استغلالها.
حجم الطلب على المنتجات وهيكلها.
المنتجات البديلة.
قيمة التركز بالدينار الكويتي، على أن تشمل سعر الشراء، وقيمة جميع الأصول ذات الصلة.
ج. الملكية والتأثير الحاسم:
يجب تحديد جميع الأشخاص التي لها تأثير حاسم على المشاركين في عملية التركز سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، مع تحديد طبيعة ووسائل هذا التأثير.
يجب تحديد جميع الاشخاص العاملة في أي من الاسواق المتأثرة، والتي يتمتع المشاركون في عملية التركز أو أي شخص آخر بالتأثير الحاسم عليها بشكل مباشر أو غير مباشر. مع تحديد طبيعة ووسائل هذا التأثير.

المادة (79)

سرية معلومات طلب التركز الاقتصادي:
يجوز لمقدم طلب التركز الاقتصادي الذي يرغب في أن تتم معاملة البيانات التي يتضمنها الطلب والمستندات المرفقة له على وجه السرية التأشير عليها بكلمة (سرية) مع إرفاق ما يبرر ذلك، ويجب عليه تقديم ملخصات غير سرية تكون كافية لفهم مضمون البيانات السرية، على أن يؤشر عليها بعبارة (غير سرية).
ويكون للمدير التنفيذي عند دراسة الطلب وفقاً للمادة (82) من هذه اللائحة تقدير سرية معلومات طلب التركز الاقتصادي من عدمه، وذلك وفقاً للضوابط التي يحددها المجلس.

المادة (80)

الفحص الشكلي لطلب التركز الاقتصادي:
تتولى الإدارة المعنية لدى الجهاز الفحص الشكلي لطلب التركز الاقتصادي والمستندات المؤيدة له، وفي حال طلب الإدارة من مقدمي طلب التركز الاقتصادي استيفاء بيانات أو مستندات إضافية – لا تسري مدة (5) الخمسة أيام المشار إليها في المادة التالية، إلا من تاريخ استيفاء البيان أو تقديم المستند المطلوب.
وفي حال تقديم الطلب مستوفيا البيانات والمستندات المطلوبة، تقوم الإدارة بعرضه على الرئيس تمهيدا لإحالته للمدير التنفيذي.

المادة (81)

إحالة طلب التركز الاقتصادي إلى المدير التنفيذي:
يحيل الرئيس طلب التركز الاقتصادي إلى المدير التنفيذي خلال (5) خمسة أيام من تاريخ وروده للجهاز مستوفيا متطلبات المادة (30) من هذه اللائحة، وذلك للوقوف على أضرار وفوائد التركز محل الطلب ودراسة احتمالات تأثيره سلبياً على المنافسة الحرة في السوق المعنية وإعداد تقرير بشأنه خلال مدة لا تجاوز (90) تسعون يوماً، من تاريخ إحالته إليه.
ويجوز للمجلس بناء على طلب المدير التنفيذي مد مدة دراسة الطلب لمدة أخرى لا تجاوز (90) تسعون يوماً.

المادة (82)

للمدير التنفيذي عند دراسة طلب التركز الاقتصادي اتخاذ ما يلي:
التأكد من أن الرسوم التي تم دفعها تتوافق مع نسبة واحد في الألف (0.1%) من رأس المال المدفوع، أو من قيمة الأصول المجمعة للأشخاص المعنيين بالدولة أيهما أقل وبحد أقصى مائة ألف دينار كويتي.
الطلب من مقدمي طلب التركز الاقتصادي أي مستندات أو معلومات أو بيانات إضافية يراها ضرورية لدراسة الطلب.
إخطار الأشخاص الذي يرى أنها قد تتأثر من الموافقة على طلب التركز الاقتصادي، وذلك لتقديم مستندات أو معلومات أو بيانات بشأن طلب التركز الاقتصادي خلال مدة (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر أو الإخطار.
نشر ملخص طلب التركز الاقتصادي على الموقع الإلكتروني للجهاز، وفي الجريدة الرسمية أو في صحيفتين يوميتين محليتين تصدران باللغة العربية على نفقة مقدم طلب التركز الاقتصادي.
عقد جلسات استماع مع مقدم الطلب أو الغير.
الاستعانة بمن يراه مناسباً من ذوي الخبرة أو الاختصاص، أو الشركات المحلية أو الدولية المتخصصة بفحص الطلب أو طلب الحصول على أي مستند أو بيان من الاشخاص المعنيين.

المادة (83)

الاعتراض على طلب التركز الاقتصادي:
لكل ذي مصلحة أن يتقدم لدى الجهاز باعتراض مسبب على طلب التركز الاقتصادي خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ الاخطار أو النشر، وذلك بعد سداد الرسوم التي يصدر بتحديدها قرارا من المجلس.
وعلى المدير التنفيذي إخطار مقدمي طلب التركز الاقتصادي بالاعتراض، وذلك لتقديم ما لديهم من بيانات ومستندات للرد على الاعتراض خلال (15) خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار أو النشر.
وتوقف دراسة طلب التركز الاقتصادي المعترض عليه، وذلك لحين إصدار المجلس قرارا في شأنه، ولا تدخل هذه المدة ضمن مدة دراسة

طلب التركز الاقتصادي المشار إليها في المادة (80) من هذه اللائحة.

المادة (84)

دراسة طلب التركز الاقتصادي:

يتولى المدير التنفيذي دراسة طلب التركز الاقتصادي مع مراعاة العناصر التالية:

1. دراسة المنتجات وفقا للآتي:

أ. تماثل المنتج محل الفحص مع منتج آخر في الخواص والاستخدام.

ب. مدى قدرة المستهلك على التحول من المنتج محل الفحص إلى منتج آخر نتيجة للتغير النسبي في السعر أو نتيجة لأي عوامل تنافسية أخرى.

2. تحديد فرص التنافس المحتملة في نطاق جغرافي معين وفقا لأي من المعايير الآتية:

أ. مدى قدرة المستهلك على الانتقال من المنطقة الجغرافية محل الفحص إلى منطقة جغرافية أخرى نتيجة التغير النسبي في الأسعار أو في العوامل التنافسية الأخرى.

ب. مدى قدرة البائعين على اتخاذ قراراتهم التجارية على أساس انتقال المشترين بين المناطق الجغرافية المختلفة نتيجة التغيرات النسبية في الأسعار أو في العوامل التنافسية الأخرى.

ج. السهولة النسبية التي يستطيع بمقتضاها أشخاص آخرون دخول السوق المعنية.

د. تكاليف النقل بين المناطق الجغرافية بما في ذلك تكلفة التأمين والوقت اللازم لتزويد المنطقة الجغرافية بالمنتجات المعنية من أسواق أو من مناطق جغرافية أخرى أو من خارج الدولة.

هـ. القيود الجمركية والإدارية على المستويين المحلي والخارجي.

3. الحصة السوقية للأشخاص المعنية.
4. عائدات وأصول الأشخاص المعنية.
5. مستوى المنافسة الفعلية أو المحتملة في السوق المعنية.
6. مدى سهولة دخول منشآت جديدة إلى السوق المعنية.
7. مدى التأثير المحتمل على أسعار السلع أو الخدمات المعنية.
8. مدى وجود عوائق قانونية تؤثر على دخول متنافسين جدد.
9. مدى احتمال نشوء وضع مهيمن في السوق المعنية.
10. مدى التأثير المحتمل على الابتكار والابداع والكفاءة التقنية.
11. مدى التأثير في تشجيع الاستثمار أو التصدير.
12. مدى التأثير على مصالح المستهلكين.

المادة (85)

تقرير المدير التنفيذي:

يرفع المدير التنفيذي تقريرا بشأن طلب التركز الاقتصادي إلى الرئيس متضمنا ما يلي:

البيانات التي تضمنها الطلب والمستندات المرفقة له.

بيان بجميع الوقائع والإجراءات التي تمت بشأن الطلب.

تقييم الطلب من الناحيتين الاقتصادية والقانونية وفقا لمتطلبات المادة السابقة.

التوصية بالقرار المقترح اتخاذه.

المادة (86)

قرار المجلس بشأن طلب التركز الاقتصادي:

يعرض الرئيس الطلب المستوفي الشروط الواردة في هذا الفصل والمستندات المرفقة به على المجلس، ويبت المجلس بطلب التركز الاقتصادي خلال (30) يوما من تاريخ عرض الرئيس عليه، وذلك بأي مما يلي:

الموافقة على طلب التركز الاقتصادي.

الموافقة المشروطة على التركز الاقتصادي.

رفض طلب التركز الاقتصادي، على أن يكون القرار الصادر بالرفض مسببا.

ويتولى المدير التنفيذي إخطار ذوي الشأن بقرار المجلس خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره.

وينشر قرار المجلس بالموافقة على التركز الاقتصادي بالجريدة الرسمية

الذمة المالية وعلاقتها بقائمة المركز المالي (الميزانية)

إعداد
دكتور/ رياض منصور الخليفي
رئيس منظمة الزكاة العالمية
رئيس مجلس إدارة بنك الإنتاج الفلسطيني
رئيس لجنة معيار محاسبة الزكاة بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

تعتبر دراسة موضوع (الذمة المالية) في إطارها القانوني، وتحديدا من حيث علاقتها بالميزانية في إطارها المحاسبي من أهم الموضوعات الجديدة والجديرة بالبحث والدراسة، ذلك أن الذمة المالية هي الأساس المحاسبي الذي تدور عليه إفصاحات المحاسبة المالية وقوائمها المالية، ويصعب على دراس المحاسبة أن يكون ماهرا في فهم فلسفة المحاسبة المالية من غير أن يدرك بدقة وعمق مضامين الذمة المالية في القانون، الأمر الذي سيقوده نحو فهم أدق وأعمق لفلسفة الميزانية والمنطق الذي يكمن من ورائها، وتأثير ذلك على جودة الإفصاح المحاسبي لدى المحاسب بصفة عامة، سواء على مستوى تعزيز كفاءة النظرية المحاسبية ابتداء، أو من حيث تجويد وتحسين وضبط الممارسة المحاسبية في الواقع، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره في الواقع.

وتأسيسا عليه فسوف أتناول هذا الموضوع من واقع المطالب الخمسة التالية :

المطلب الأول: مفهوم الذمة المالية.

المطلب الثاني: عناصر الذمة المالية.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين جانبي الذمة المالية (الإيجابي/ السلبي).

المطلب الرابع: الفرق بين الحق العيني والحق الشخصي في نظرية القانون.

المطلب الخامس: الميزانية تعبير محاسبي عن الذمة المالية في القانون.

المطلب الأول: مفهوم الذمة المالية.

تعتبر الذمة المالية من أهم صفات وخصائص الشخصية في القانون، إذ لا يتصور خلو شخص عن ذمة مالية، فالذمة المالية عبارة عن وصف معنوي يعبر عن أهلية الشخص لأن يمتلك الأشياء من عقار ومنقول ونحوها، ولأن يكتسب أيضا الحقوق على الغير، إضافة إلى ما يقع على ذمة الشخص نفسه من التزامات كان قد التزمها لصالح الغير، ومن مجموع تلك العلاقات الحقوقية تتكون الذمة المالية.

ولقد شهد مفهوم الذمة المالية تطورا كبيرا في دلالته وفي مكوناته عبر العصور، ولا سيما في ظل تطور بيئة الأعمال والأعراف والقوانين، وفي العصر الحديث يمكننا تعريف الذمة المالية بأنها: (مجموع ما للشخص وما عليه من أموال أو حقوق، حالَّةً أو مؤجلة).

وبيان التعريف على النحو التالي:

1. (مجموع) يفيد أن الذمة لا تتعلق بعنصر واحد فقط مما هو لك أو عليك دون بقية الحقوق أو الأموال، بل الذمة المالية معنى عام يشمل ويستوعب جميع ذلك.

2. (ما للشخص) أي ما يكتسبه الشخص من سلطة على ما تحت يده من الأموال، أو ما يملكه ويختص به مع الحقوق والمنافع، وتعرف محاسبيا بلقب (الموجودات) أو (الأصول) أو (الممتلكات).

3. (الشخص) يشمل الشخص الطبيعي كالأفراد العاديين من رجال ونساء وأطفال ونحوهم، كما يشمل الشخص الاعتباري (المعنوي)، وتعريف الشخصية الاعتبارية عندنا: (كِيَانٌ مُسْتَقِلٌّ عن ذَاتِيَّةِ الإِنْسَانِ يُكْسِبُهُ العُرْفُ أَهْلِيَّةً خَاصَّةً) ، مثل: شخصية الشركة والمنظمة غير الربحية والوقف والوزارة والدولة ونحوها.

4. (وما عليه) أي ما يقع على ذمته من حقوق والتزامات تجاه الغير، بمعنى أن يطالبه الآخرون بحقوقهم التي لهم، من ديون أو حقوق ملكية، وتعرف محاسبيا بلقب (المطلوبات) أو (الالتزامات) أو (الخصوم).

5. (من أموال أو حقوق) أي أن ما يكون للشخص وما يكون عليه لا يخلو: إما أن يكون مالا من الأموال، أو حقا من الحقوق، أما الأموال فأصولها ثلاثة: أعيان ومنافع وحقوق متصلة بمحلها ، وأما الحقوق المنفصلة فإنها ليست أموالا في ذاتها، وهي نوعان: ديون محضة (معلومة البداية معلومة النهاية)، ومثالها: سائر أنواع الديون المعروفة، أو حقوق ملكية شائعة (معلومة البداية ولكنها غير معلومة النتيجة والنهاية)، ومثالها: حصص الشركات، وكذلك الأسهم القابلة للتداول، والمقصود أن الذمة المالية تشمل جميع العناصر المذكورة من الأموال والحقوق جميعا.

6. (حالَّةً أو مؤجلة)، وهي زيادة إيضاحية مكملة، وإن كانت ليست لازمة لصحة التعريف، إذ الحقوق نوعان: إما أن تكون حالة واجبة الأداء على الفور، بمعنى أن يكون أجل وجوب أدائها لأصحابها قد حل ومضى وصار الأداء واجبا، وإما أن تكون الحقوق مؤجلة بالشرط الاتفاقي بين الطرفين إلى أجل مسمى، وهو ما أشارت إليه آية الدَّيْن في قول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه).

المطلب الثاني: عناصر الذمة المالية.

يتبين من تعريف الذمة المالية أن لها جانبين متمايزين، وأن هذين الجانبين كالكفتين المتقابلتين، ويعبر عنهما بالعنصر الإيجابي والعنصر السلبي ، وبيان العنصرين كالتالي:

الأول: العنصر الإيجابي:

وهو : مجموع الحقوق المالية التي تكون لصالح الشخص على أمواله أو على حقوقه، وهذا يشمل (الأصول النقدية + الأصول التجارية + الأصول التأجيرية + الأصول الاستهلاكية – الثابتة – + أصول الاستثمارات + الأصول المدينة – مدينون –).

ولا ريب أن هذا الجانب الإيجابي يشمل نوعين من الممتلكات، حقيقية وحقوقية، وبيانهما فيما يلي:

1. الممتلكات الحقيقية: وتتمثل في ملكية الشخص على الأعيان والمنافع والحقوق المعنوية، فالأعيان كالعقار والمنقول – كالسيارة –، والمنافع كمنافع السكنى بالنسبة للعقار المستأجر، وأما الحقوق المعنوية فمثالها حقوق التأليف والاختراع واسم الشهرة والعلامة التجارية والخلو ونحوها، ويسميها الفقهاء (حقوق الارتفاق)، وضابط الملك الحقيقي: حالة الملك التام، ومعناها: قدرة الشخص المطلقة على التصرف بما تحت يده دون التوقف على إذن الغير، كالأعيان والمنافع والحقوق المعنوية المتصلة الواقعة تحت حيازته ومطلق تصرفاته، فهو يملك عليها السلطات الثلاث في نظر القانون: التصرف والاستغلال والاستعمال، فهو القادر على تحصيل منافعها وثمراتها وفوائدها لنفسه، وذلك دون الحاجة إلى أخذ الإذن من الغير بالتصرف فيها.

2. الممتلكات الحقوقية: وتشمل الحقوق الخاصة، والتي هي: معلومة البداية معلومة النهاية، مثل: ملكية الشخص لديونه على الغير، ومنها: الاستثمار في أدوات الدين، كما تشمل الاستثمار في الحقوق الشائعة، والتي هي: معلومة البداية

غير معلومة النتيجة والنهاية، مثل: ملكية الشخص على استثماراته المدارة عند غيره ، ومنها: أدوات حقوق الملكية، كحصص الشركات ووحدات الاستثمار في الصناديق وصكوك الاستثمار وودائع الاستثمار المصرفية ونحوها، وضابط الملك الحقوقي: حالة الملك الناقص، ومعناها: أن يملك الشخص حقوقا على المال، ولكنه لا يملك القدرة المطلقة على التصرف فيه، فتكون يده مقيدة ومغلولة عن مطلق التصرفات في المال، فهذا النوع من الممتلكات تسمى (ممتلكات حقوقية ناقصة)، وليست حقيقية تامة، ومن علاماتها الظاهرة: أن تتوقف قدرة الشخص على التصرف بالمال على إذن غيره، فقد يسمح الغير بذلك وقد لا يسمح.

فإن قيل : ما ضابط الفرق بين الممتلكات الحقيقية والممتلكات الحقوقية؟

فالجواب: إن الضابط في الفرق بينهما يكمن في وصف (الملك التام) ويقابله وصف (الملك الناقص)، فالممتلكات الحقيقية يملكها صاحبها ملكا تام، فهو يملك القدرة المطلقة على التصرف فيها بجميع أوجه التصرفات، حيث يمتلك فيها السلطات الثلاث مجتمعة، وهي: التصرف والاستغلال والاستعمال.

وأما الممتلكات الحقوقية فإنها ينتفي معها حالة (الملك التام) ليحل محله حالة (الملك الناقص)، حيث تكون تصرفات مالك الحق اسمية مجردة، بمعنى أنه يملك الحق في الشيء دون أن يملك التصرف فيه في الواقع، ومثاله الشهير (الدَّيْن) بين الدائن والمدين، فالدائن يملك الحق في ماله الذي أقرضه للمدين، ولكنه في المقابل لا يملك القدرة على التصرف في أمواله لأنها تحت حيازة المدين وتحت سلطته وتصرفه، وهذا هو معنى أن تكون الملكية هنا ناقصة وليست تامة.

الثاني: العنصر السلبي:

وهو: مجموع الالتزامات المالية أو الحقوق التي تقع على ذمة الشخص لصالح الغير، وهذا الجانب السلبي لا يقوم إلا بصورة (الحقوق) فقط لا غير، بيد أن هذه الحقوق تختلف بحسب طبيعتها وخصائصها وآثارها، فمصادر الأموال الداخلة على الشركة لا تخرج عن ثلاثة مصادر رئيسة، فأولها: حقوق الملكية التي هي استثمارات الشركاء في مجموع موجودات الشركة، وتوجب الشيوع في الأصول والعوائد معا، وثانيها: حقوق الاستثمار التي يملكها غير الشركاء نتيجة استثمار أموالهم لدى الشركة، وهي حقوق توجب الشيوع في العوائد دون الأصول المالية، وثالثها: حقوق الدائنين كالبنوك وسائر الممولين بالنقد أو العين – مثل تسهيلات البضائع التجارية من الموردين للشركة –، وسواء أكان التمويل في الذمة بربح مشروط أو بغير ربح كالقرض الحسن، وهي توجب حقوقا معلومة البداية ومعلومة النهاية، وتكون ثابتة على ذمة الشركة تجاه الغير.

وبذلك يمكننا تصنيف أقسام العنصر السلبي من الذمة المالية إلى قسمين رئيسين:

1. حقوق ملكية: وهي الحقوق الثابتة في الذمة لصالح طرف على طرف آخر، وهي أيضا حقوق معلومة في أولها، ولكنها غير معلومة المآل والعاقبة على وجه الدقة واليقين في نتيجتها وآخرها، بمعنى أن العائد المستهدف فيها مجهول ومتردد بين الوجود والعدم، وبين التحقق وعدم التحقق، وبين القلة والكثرة، وعلى هذا فإن ضابط معنى حقوق الملكية: أنها (حقوق شائعة تتعلق بأموال أو أعمال)، ومثالها: حصص الشركات، فمن ملك حصة في شركة فقد ملك نصيبا شائعا في أصولها وموجوداتها، فلا يقال إنه يملك في هذه الشركة تلك السيارة بعينها أو يملك هذا النقد بعينه، بل ملكيته شائعة في سائر النقود والأعيان والمنافع والحقوق مع بقية الشركاء في مجموع أصول الشركة، وبهذا تكون حقوق الملكية متعلقة حصريا بالأموال والأعمال، وهي مجهولة العاقبة، وأنها ليست كالديون التي هي معلومة العاقبة، وتتعلق بالذمة المجردة.

2. حقوق دائنية: وهي الحقوق الثابتة في الذمة والمعلومة القيمة بدقة، وضابطها: أنها تتعلق بالذمة المجردة وليست تتعلق بالأموال المعينة، ولها ضابط آخر في الواقع، وهو: أن الحقوق الدائنية – طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية – لا تتأثر بحركة الأسعار في السوق ولا تتغير بفعل عوامل الزمن والأجل، ومثالها: أن تقترض من غيرك قرضا حسنا بقيمة (ألف دينار)، فالدين هنا معلوم المقدار في أوله وهو أيضا معلوم المقدار في آخره بعد حلول أجله سداده، فهذا حق دائني جائز بل مستحب في الشريعة الإسلامية، لكن هذا الحق الدائني لا يصح ولا يجوز بالإجماع في الإسلام أن يكون مصدرا للتربح من ذات محل الدين نفسه، لأن هذا هو عين الربا .

وفي حالة عملية تطبيقية لمفهوم الذمة المالية ومشتملاته المادية في ضوء أحدث القوانين، جاء القانون الكويتي ليضع تعريفا دقيقا وشاملا للذمة المالية، حيث عرفها بقوله: (ما للخاضع لأحكام هذا القانون – وأولاده القصَّر ومن يكون وليا أو وصيا أو قيما عليهم – من أموال نقدية أو عقارية أو منقولة داخل الكويت وخارجها، ويدخل في ذلك ما لهم من

حقوق وما عليهم من ديون قبل الغير، كما تشمل الوكالات أو التفويضات ذات الأثر المالي الصادرة منه للغير أو من الغير لصالحه، وحقوق الانتفاع) .

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين جانبي الذمة المالية (الإيجابي/ السلبي).

لقد أشرنا إلى أن الذمة المالية تتكون من عنصرين إيجابي وسلبي، فالإيجابي يعبر عن ما يملكه الشخص – طبيعيا أو اعتباريا –، وسمي (إيجابي) لكون الشخص قادرا على التصرف المطلق بممتلكاته الحقيقية فيه أو التصرف المقيد أو الناقص بممتلكاته الحقوقية، ولأن هذا الشق من الذمة المالية يمثل الثروة التي يملكها الشخص ويغتني بها بحسبها، ولأن صاحب الذمة الدائنة (الإيجابية) يكون في مأمن من مطالبة الغير وشكايتهم ضده، بل هو من يملك حق مطالبة الغير قضاء، وأما العنصر السلبي من الذمة المالية فإنه يعبر عن التزامات الشخص تجاه الغير، وسمي (سلبي) لأنه يمثل حالة من الخطر الذي يتهدد صاحبه بآثاره السلبية في حالات العجز أو التعثر أو الإفلاس ونحوها، مما يجعله تحت خطر المطالبات القضائية وتعريض ذمته للتقييد أو العقوبة.

والقاعدة القانونية تقضي بأن (أموال المدين ضامنة لديونه)، وهذا يعني أن عناصر الجانب الإيجابي من الذمة المالية تمثل بمجموعها ضمانا موجبا لمواجهة مخاطر الجانب السلبي منها، فأموال المدين كلها تكون ضامنة لأي التزام يقع على ذمته، أي أن الدائن يملك (حق الضمان العام) على مجموع أموال مدينه، لأن حق الضمان يقع على الذمة المالية بمجموعها، لكن إذا كان الدائن قد أخذ رهنا معينا من أموال المدين فإنه يستحق بذلك حقا إضافيا هو أولوية الاستيفاء قبل غيره من الدائنين.

ومن أهم ثمرات ونتائج هذا التأصيل القانوني في العلاقة بين الشقين الإيجابي والسلبي من الذمة المالية أن المدين له حرية التصرف بجميع ممتلكاته، وأن سلطته نافذة فيها ولو كانت عليه ديون تستغرق أصوله وممتلكاته كلها، بل حتى ولو كان مقدار ديونه يزيد أضعافا على مقدار ما يملكه من الأموال والحقوق، الأمر الذي يؤكد وجود انفصال واستقلال حقيقي في الأثر العملي بين ما يملكه الشخص تحت يده وما عليه في ذمته لغيره.

المطلب الرابع: الفرق بين الحق العيني والحق الشخصي في نظرية القانون.

تفرق نظرية القانون المدني الحديث بين مصطلح (الحقوق العينية) و(الحقوق الشخصية)، فالحق العيني عبارة عن: (سلطة يعينها القانون لشخص معين على شيء معين، وبموجبها يستطيع الشخص أن يستخلص لنفسه ما للشَّيْءِ من فوائد اقتصادية) ، بينما يطلق القانون مصطلح (الحقوق الشخصية) على الحقوق بصفة عامة والديون بصفة خاصة، وتعريف (الحق الشخصي): (رابطة قانونية ما بين شخصين دائن ومدين، يخول للدائن بموجبها مطالبة المدين بإعطاء شيء أو القيام بعمل أو بالامتناع عن عمل) ، فدل اصطلاح القانون بالتفرقة بين الحقوق العينية للأموال والحقوق الشخصية للديون – وما في حكمها – على إثبات التفريق بين أصل المال وماهيته مقابل أصل الدَّيْن وماهيته . ولذلك فإن من أبرز الفروق بين الحق العيني والحق الشخصي ما يلي:

1. الحق العيني يتعلق بذوات الأموال من الأعيان أو المنافع المقترنة بالأعيان، بينما الحق الشخصي إنما يتعلق بالحقوق المنفصلة بصفة خاصة، كالديون في الذمم التي لصالح الشركة (مدينون) أو التي عليها (دائنون).

2. الحق العيني يعتمد على أساس وجود حالة (الملكية التامة)، بينما الحق الشخصي يعتمد على وجود حالة (الملكية الناقصة)، حيث يكون المال الفعلي موجودا تحت حيازة الغير وسلطته وتصرفاته فيه نافذة.

المطلب الخامس: الميزانية تعبير محاسبي عن الذمة المالية في القانون.

ما دمنا قد عرفنا الذمة المالية بأنها: (مجموع ما للشخص وما عليه من أموال أو حقوق حالة أو مؤجلة)، فإن هذا التعريف يتطابق تماما مع فلسفة إعداد الميزانية في المحاسبة المالية، فالذمة المالية هي الأساس القانوني الذي تقوم عليه الميزانيات كلها، بيد أن الميزانية تبنى وفق شكل وتبويب وتصنيف معين، وتستخدم فيها مصطلحات مخصوصة، وبيان ذلك على النحو التالي:

أ/ جانب الموجودات في الميزانية يمثل العنصر الإيجابي من الذمة المالية للشركة:

إن جانب الموجودات من الميزانية يستوعب جميع الأموال العينية والحقوق المعنوية والحقوق الشخصية التي تملكها الشركة، سواء بصورة أصول نقدية أو عينية كالأصول الثابتة، أو بصورة مدينين أو استثمارات لدى الغير، وتسمى (استخدامات الأموال) ، وقد تبين لنا أن بعضها ملكيته حقيقية تامة، وبعضها ملكيته حقوقية ناقصة.

ومن أبرز أمثلة تلك الأصول والممتلكات ما يلي :

1- رصيد النقد السائل (الكاش) لدى الشركة، سواء أكان في صندوقها أو في حسابها الجاري لدى البنك أو لدى البنوك.

2- رصيد صافي قيمة البضاعة أو المخزون الذي تحتفظ به الشركة في مخازنها ، مع مراعاة استبعاد البضاعة التالفة والأخذ بعين الاعتبار تمييز البضاعة الكاسدة وفق أي من طرق وسياسات الإفصاح التي يمكن أن تتبعها الشركة.

3- الأصول المؤجرة تشغيليا لدى المنشأة، حيث تملك الأصل وتبيع منافعه لتحصيل أجرته.

4- الأصول الثابتة التي تملكها الشركة لغرض استعمالها واستهلاكها للأغراض والحاجات الشخصية للشركة ، حيث تملك الشركة القدرة الكاملة على التصرف بالأصل دون الحاجة إلى أخذ الإذن من الغير بالتصرف فيه ، وهو ما يعرف بحالة (الملكية التامة).

5- أرصدة المدينين بمختلف أنواعهم.

6- استثمارات الشركة – بمختلف أنواعها – لدى الغير.

واعلم أن أنواع الأصول طبقا للميزانية وكما تظهر في موجودات الشركات لا تخرج عن ستة أصول كلية، وسيأتي تفصيلها لاحقا بعنوان (معيار الأصول المالية الستة).

ب/ جانب المطلوبات في الميزانية يمثل العنصر السلبي من الذمة المالية للشركة:

أما جانب المطلوبات أو الالتزامات – أو الخصوم – من الميزانية فإنه يستوعب جميع أنواع الحقوق التي تقع على ذمة الشركة تجاه الغير، وتسمى (مصادر الأموال)، ولا تخرج أنواع تلك المطلوبات أو عناصر الالتزامات التي تقع على ذمة الشركة عن ثلاثة مصادر كلية حاصرة، وهي: حقوق الملكية للشركاء، حقوق الدائنين، حقوق المستثمرين لديها من غير الشركاء، وسيأتي لاحقا تفصيل تلك المصادر الثلاثة للأموال التي تدخل على ميزانية الشركة.

ج/ وجوب التساوي بين جانبي الميزانية في المحاسبة المالية:

من المبادئ المحاسبية المهمة مبدأ (التوازن المحاسبي)، ومفهومه: أن نظرية المحاسبة المالية تقوم على مبدأ يقضي بوجوب التوازن التام بين طرفي الذمة المالية، ولا سيما أننا نرصد الذمة بعدالة وانضباط خلال فترة مالية محددة ، وهذا المبدأ المحاسبي يستند في أصله العميق إلى نظرية القيد المزدوج التي تقوم عليها نظرية المحاسبة المالية، ولذلك فإن الالتزام الدقيق بمبدأ التوازن المحاسبي يظهر أثره على أطراف القيد المحاسبي المزدوج بصورة دائن ومدين، كما تسري فلسفة هذا المبدأ وجوبا على دفتر الأستاذ، وميزان المراجعة، ومن ثم ينعكس على المقابلة بين مجموع المطلوبات (مصادر الأموال) مع مجموع الموجودات (استخدامات الأموال) في الميزانية.

كان من المتوقع أن تتخذ جمعية المحاسبين الكويتية مشروع الاعتماد المهني

عضوية المحاسبين الأجانب.. خطوة منظورة

إعداد
طارق بورسلي

الأكاديمي لكل من يعمل في مهنة المحاسبة من غير الكويتيين خطوة نحو الإشارة إلى الكفاءات من الإخوة المحاسبين من الوافدين لدور هذه المهنة وأهميتها في إعداد جداول الموازنة والمشاريع في الشركات والمؤسسات ووزارات الدولة وموقعهم من خلال الوظيفة في تلك المراكز والمؤسسات الحيوية في البلاد.

ونحن نتابع ونواكب ونسير على الخطوة مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بمنح لقب «محاسب» لكل من تنطبق عليه شروط المهنة بقياس مؤشر الكفاءة، وأعتبر أن الخطوة تأتي للتنظيم وهي سلاح ذو حدين لغربلة المزورين من العمالة الوافدة التي تعيّن بالمحسوبية، ومؤشر لقياس مدى كفاءة هذه الفئة من العمالة الوافدة.

ومن خلال ربط الاختبار المهني لكل من له إقامة محاسب بالتعاون مع جامعة الكويت في نظم هذا الاختبار وفق المعايير والشروط الأكاديمية، طريقا نحو الإصلاح الإداري، حيث العمل على الاختبارات لهذه الفئة من المحاسبين غير الكويتيين في نوفمبر 2022، ومن المتوقع أن يبلغ عدد المتقدمين الكلي من الذين سيخضعون للاختبارات 18 ألفا من خريجي المحاسبة.

والجدير بالذكر أن مشروع الاعتماد المهني والأكاديمي للمحاسبين غير الكويتيين، كان قد طرح بهدف تعزيز المعرفة المستدامة وتنشيط التعليم المستمر والتطوير في مهنة المحاسبة، وعدم الاعتماد فقط على المؤهل الدراسي.

ولأهمية مهنة المحاسبة في القطاع الاقتصادي وضرورة تطوير العاملين في القطاع الخاص، اجتهدت جمعية المحاسبين لتصل إلى الخطوات الأخيرة في تنفيذ المشروع، بدءا من تشكيل لجنة عليا للاعتماد المهني من أعضاء وعضوات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وعقد عدة اجتماعات لتنفيذ الاختبارات المهنية والاعتماد المهني لكل من يعمل بمهنة المحاسبة بشكل نهائي في الأشهر المقبلة، سعيا لتنظيم إجراءات قبول المحاسبين غير الكويتيين لعضوية الجمعية.

وهذه الخطوة إن طبقت بإذن الله في القريب المنظور، ستلحق بها جمعيات نفع عام مهنية لتنظيم عضويات الإخوة من العمالة الوافدة بمختلف شهاداتهم العلمية وخبراتهم في مؤسسات الدولة، نحو الاستفادة من تلك الخبرات وإعطاء العامل المتخصص الأكاديمي وصاحب الخبرات حقه.. نحو تطوير أداء المهنة وتوظيفها في إدارة جمعية المحاسبين.. خطوة منظورة.

جهاز حماية المنافسة

COMPETITION PROTECTION AGENCY

جهاز حماية المنافسة

جهاز يتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليه وزير التجارة والصناعة، ويعتبر جهاز حماية المنافسة جهه الاختصاص في تنفيذ القانون رقم (72) لسنة 2020 بشأن حماية المنافسة و لائحته التنفيذية للرقابة والإشراف على كيفية عمل الأسواق في الكويت.

الرؤية:

أسواق تنافسية لاقتصاد تنافسي.

الرسالة:

تعزيز المنافسة العادلة وحمايتها في السوق للمساهمة في النمو الاقتصادي في دولة الكويت.

القيم:

الاستقلالية – الشفافية – النزاهة – الحيادية – المساءلة

أهداف جهاز حماية المنافسة:

1- حرية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية بكافة أشكالها، والتي من شأنها أن تؤثر على حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.
2- توفير حماية للمتعاملين في السوق المعنية بما يحقق العدالة والتنافسية.
3- حرية الاختيار للمستهلك وتعددية الأطراف الاقتصادية.
4- الحفاظ على هيكل تنافسي للأسواق.
5- توعية الجمهور بأحكام القانون ومبادئ السوق الحرة بوجه عام.
6- العمل على ضمان الالتزام بالقانون وهذه اللائحة والقرارات والتعليمات ذات الصلة.

اختصاصات الجهاز:

يعد الجهاز صاحب الاختصاص الأصيل فيما قد ينشأ -عند تطبيق أحكام القانون- من تعارض أو تداخل مع اختصاصات الأجهزة الحكومية الأخرى، ويتولى الجهاز على الأخص ما يلي:

1- تلقي الشكاوى والبلاغات واتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع المعلومات والحصول على الأدلة ومباشرة التحقيق بشأنها، وعرضها على المجلس.

2- تلقي ودراسة الطلبات المنصوص عليها في المادتين (9) و (12) من القانون وعرضها على المجلس.

3- تلقي طلبات التسوية والتصالح وإعفاء المبَلغ من الغرامة والبت فيها، وتحصيل الجزاءات المالية المنصوص عليها في القانون.

4- إجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتحليل أساليب التعامل المختلفة في الأسواق للكشف عن الحالات الضارة بالمنافسة والممارسات الاحتكارية.

5- تعزيز الدعوة للمنافسة، وتنظيم برامج تدريبية وتثقيفية بهدف التوعية بأحكام القانون ومبادئ السوق الحرة بوجه عام.

6- إصدار نشرة دورية تتضمن القرارات والتوصيات والإجراءات والتدابير التي يتخذها الجهاز والمجلس.

7- إعداد تقرير سنوي عن أنشطة الجهاز وخطته المستقبلية للعرض على المجلس.

8- إعداد البرامج التدريبية للعاملين بالجهاز لتأهيلهم وتطوير قدراتهم.

9- إعداد مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي للجهاز.

10- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة اللازمة لعمل الجهاز.

11- إلزام الشركات إذا دعت الحاجة لتسيير مهام الرقابة بتقديم تقارير ومعلومات عن أنشطتها وأعمالها لتحليلها، وتحديث الإطار العام للتمييز والتفرقة بين الممارسات المشروعة وغير المشروعة، ومراجعة عمليات التركز أو غيرها من مهام الرقابة المنوطة قانوناً بالجهاز.

12- وضع آلية لتبادل المعلومات والتعاون في قضايا المنافسة مع الدول الأخرى والتكتلات الاقتصادية والأسواق المشتركة والمنظمات الدولية المعنية بقضايا المنافسة والتنسيق مع الأجهزة المناظرة في الدول الأخرى بالنسبة للأمور ذات الاهتمام المشترك لضمان التنفيذ الفعال لأحكام هذا القانون.

صرح محافظ بنك الكويت المركزي باسل أحمد الهارون بأن بنك الكويت المركزي قرر رفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية من 2.50 % إلى 2.75 % وذلك اعتبارًا من 11 أغسطس 2022. كما تقرر أيضاً إجراء تعديل بنسب متفاوتة في أسعار التدخل في السوق النقدي المطبقة حاليًا على جميع آجال هيكل سعر الفائدة، ويشمل ذلك عمليات إعادة الشراء (الريبو)، وسندات وتوّرق بنك الكويت المركزي، ونظام قبول الودائع لأجل، وأدوات التدخل المباشر، بالإضافة إلى أدوات الدين العام.

ونوه المحافظ بأن القرار قد جاء على ضوء المستجدات الأخيرة في الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية والتطورات الجيوسياسية وأثر ذلك على معدلات التضخم العالمي وانعكاسه بالتالي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في دولة الكويت. كما يأتي القرار في ضوء ما استجد من بيانات مصرفية ونقدية محلية بعد قرار بنك الكويت المركزي الأخير في 28 يوليو 2022.

وبيّن المحافظ أنه قد روعي عند اتخاذ القرار طبيعة الاقتصاد الكويتي المنفتح على العالم الخارجي، وما يتطلّبه ذلك من متابعة حثيثة للبيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية المحلية والعالمية، ومجاراة تطورات أسعار الفائدة العالمية الرئيسية وفقًا لمنهجية التدرج في تحريك سعر الخصم، بهدف تعزيز البيئة الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام لا سيما القطاعات غير النفطية، وترسيخ الاستقرار النقدي والمالي والمحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق للمدخرات المحلية.

وختم المحافظ بأن بنك الكويت المركزي سوف يتابع رصده للتطورات الاقتصادية والنقدية في الأسواق المحلية والدولية، وذلك لاتخاذ أي تدابير إضافية لازمة تكفل المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في دولة الكويت.

ووفق (الأنباء)، أكد مصرفيون أن تعادل سعر الخصم على كل من الدينار والدولار عند مستوى ٢.٧٥ في المئة، على أثر إقرار البنك الفدرالي الأميركي زيادة سعر الخصم بنسبة ٠,٧٥ نقطة أساس إلى ٢,٢٥-٢,٥ في المئة، يصب في مصلحة الدينار حتى الآن، وقد يحمل الأمر في طياته بعض المخاطر في حال تحوّل الهامش على سعر الخصم على الدينار إلى السالب.

ورأى المصرفيون، أن ما قامت به بعض البنوك المركزية الخليجية وبنك الكويت المركزي بتحديد سعر الخصم بشكل يتساوى مع معدلات سعر الخصم على الدولار؛ قد يتسبب في نوع من الضغط على الدينار.

وأوضحوا أن تساوي سعر الخصم بين الدولار والدينار قد يمارس نوعاً من الضغط على القوة الشرائية للدينار، خصوصاً أن أصحاب الودائع قد يلجأون إلى تحويل أموالهم إلى عملات خليجية أخرى ذات أسعار فائدة أعلى، علماً أن بعض هذه العملات ذات سعر صرف ثابت مقابل الدولار،

مما قد يعطي نوعاً من الطمأنينة من حيث تحويل الودائع إلى الدولار لاحقاً.

وأضافوا أنها المرة الأولى منذ عام ١٩٩٠ يتساوى معدل سعر الخصم على الدولار والدينار، على أثر رفع سعر الفائدة من المجلس الاحتياطي الفدرالي الأميركي «البنك المركزي»، وأنه منذ بداية العام حتى الآن أصدر بنك الكويت المركزي عدة قرارات من شأنها تثبيت ركائز الاقتصاد الوطني، وتعزيز البيئة الداعمة للنمو الاقتصادي، وزيادة معدلات النمو في ودائع القطاع الخاص بالدينار التي تشكّل أحد الروافد الأساسية لتمويل قطاعات الاقتصاد الوطني، إذ رفع «الفدرالي» سعر الخصم ٢٢٥ نقطة منذ بداية العام، وفي المقابل رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم إلى ١٠٠ نقطة.

وذكروا أنه وسط تصاعد معدلات التضخم عالمياً (يبلغ ٤,٥ في المئة حالياً في الكويت) قد يضطر بنك الكويت المركزي والبنوك المركزية الأخرى إلى رفع سعر الخصم أكثر من مرة لمجابهة ارتفاع معدلات التضخم محلياً، إذ تحرص هذه البنوك المركزية على اتباع تلك الإجراءات توافقياً مع الإجراءات التي يقوم بها البنك الفدرالي الأميركي، لتكون هناك فرصة لتخفيض سعر الخصم في حال نشوب الأزمات.

وبينوا أن إجراءات بنك الكويت المركزي تصب في مصلحة الدينار، مشيرين إلى أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الدينار واستقرار هذه الأسعار عند مستوياتها الحالية يؤدي الى تقليل آثار تداعيات تعادل سعر الفائدة بين العملتين.

وذكروا أن «المركزي» يواصل متابعته الحثيثة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية على الساحتين المحلية والعالمية ومستجداتها، وسيتحرك بالاتجاه المناسب عندما تدعو الحاجة إلى استخدام مختلف الأدوات المتاحة للسياسة النقدية، بما يضمن ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في الكويت.

وأوضحوا أن هناك حالة من الترقب للإجراءات التي سيتبعها «الفدرالي» الأميركي في سبتمبر المقبل، لتحديد سعر الخصم على الدولار، متوقعين زيادتها مرة جديدة لمواجهة تداعيات التضخم، الأمر الذي سينسحب بالطبع على قرارات بنك الكويت المركزي.

وقال المصرفيون، إنه لا مخاوف على الدينار وسط تعادل سعر الخصم مع الدولار، في ظل التحركات التي يقوم بها «المركزي» من إجراءات وسياسات نقدية تتوافق مع الأحداث العالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي يستند إليها في ذلك، بما يراعي تحديد سعر صرف الدولار والدينار وقوتهما الشرائية بناء على مدى ارتباط الدينار بالدولار في سلة العملات.

وأوضحوا أن «المركزي» هو المتحكم بسعر الدولار مقابل الدينار، ومع استمرار مستوى الدولار عند الأسعار الحالية لن يكون هناك تأثير في حال تعادل سعر الخصم على العملتين ، مشيرين إلى أن تحديد سعر صرف الدينار يتوافق مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية على الساحتين المحلية والعالمية ومستجداتها، وسيتحرك بالاتجاه المناسب عندما تدعو الحاجة إلى استخدام مختلف الأدوات المتاحة للسياسة النقدية، بما يضمن ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي في الكويت.

خلال النصف الأول من العام الحالي.. وتمت عبر 359 صفقة

«إرنست ويونغ»: 42.6 مليار دولار صفقات الاندماج والاستحواذ بالشرق الأوسط

كشف تقرير صادر عن إرنست ويونغ (EY) حول صفقات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، عن تسجيل 359 صفقة في النصف الأول 2022، وذلك بقيمة بلغت 42.6 مليار دولار، حيث ارتفع عدد صفقات الاندماج والاستحواذ 12 % على أساس سنوي، على خلفية النمو الاقتصادي المستمر بعد انحسار جائحة كورونا، وارتفاع النفط.

وأشار التقرير إلى أن دول الخليج واصلت تنويع اقتصاداتها بعيدا عن أعمال النفط والغاز، في ظل التقلبات في أسعار السلع الأساسية والضغوط التضخمية. ونتيجة لذلك، استمرت قطاعات مثل النقل والمنتجات الاستهلاكية والاتصالات والعقارات والطاقة والمرافق في الاستحواذ على نصيب الأسد من الاستثمارات.

وقد تصدرت الإمارات قائمة البلدان الخمسة الأكثر جذبا للصفقات بالمنطقة، حيث شهدت تسجيل 105 صفقات بقيمة إجمالية بلغت 14.2 مليار دولار، تلتها مصر بـ 65 صفقة بقيمة 3.2 مليارات دولار، والسعودية بـ 39 صفقة بقيمة 2.8 مليار دولار، والمغرب بـ 18 صفقة بقيمة 1.8 مليار دولار، وسلطنة عمان بـ 10 صفقات بقيمة إجمالية بلغت 0.7 مليار دولار.

كما أظهر التقرير أيضا أن صفقات الاندماج والاستحواذ المحلية المعلنة شكلت 48% من إجمالي عدد الصفقات، بينما شكلت قيمتها 33 % من القيمة الإجمالية للصفقات المعلنة في المنطقة في النصف الأول من عام 2022.

وعلى الرغم من أن تقلب أسعار النفط وعدم التيقن الاقتصادي والاضطرابات في الأسواق العالمية أثرت بشكل هامشي، إلا أن نشاط الصفقات كان مدفوعا بشكل كبير بأداء الأسهم الخاصة أو صناديق الثروة السيادية.

جمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

محاربة التضخم أولوية

محمد رمضان
(باحث اقتصادي)
القبس

قبل أيام، وتحديدا في **27** يوليو الماضي، رفع الفدرالي الأميركي، أي البنك المركزي هناك، أسعار الفائدة 75 نقطة لتصبح **2.5%**، بينما رفع البنك المركزي الكويتي أسعار الفائدة بعد نظيره الأميركي في اليوم نفسه بمقدار 25 نقطة فقط لتصبح **2.5%** أيضاً، وفي الوقت نفسه رفع المركزي الاماراتي سعر الفائدة 75 نقطة ليصبح **3.75%**، ورفع المركزي السعودي سعر الفائدة 75 نقطة ليصبح **3%**.

قبل تحليل وضع سعر الفائدة في الكويت، لا بد من توضيح وضع الاقتصاد العالمي، ولماذا مستوى رفع الفائدة هناك كبير وسريع، بالرغم من المؤشرات الاقتصادية السلبية العديدة.

1 ـ خلال جائحة كورونا، أقرت عدة دول، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حزم تحفيز اقتصادي مختلفة. منها ما كان على هيئة توزيع أموال بشكل مباشر على الأسر الأميركية، وبالتالي يزيد من النقد الموجود في النظام المصرفي، ويساعد على خلق ضغوط تضخمية، وكانت الحزمة الاقتصادية الثالثة في الولايات المتحدة الأكبر بقيمة **2.3** تريليون دولار، وشملت توزيع اموال نقدية مباشرة بقيمة **1200** دولار للبالغين و**500** دولار للأطفال.

2 ـ بعد رفع قيود جائحة كورونا وعودة الحياة لطبيعتها، لم يكن هناك ما يكفي من السلع والمنتجات لتلبية الطلب المتزايد، الأمر الذي أدى لضغوط تضخمية قبل أن يصل الطلب الى مستويات ما قبل الجائحة.

3 ـ مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية وفرض العقوبات على روسيا. ارتفعت أسعار النفط والأغذية والأسمدة، وقلّ المعروض بشكل كبير جدا صدمة في المعروض أو **Supply Shock**. بالتالي وبسبب قلة المعروض وليس نمو الطلب، نحن اليوم أمام تباطؤ في النمو أو ركود اقتصادي مصاحب بتضخم كبير في كبرى اقتصاديات العالم. وتسمى هذه الظاهرة بالركود التضخمي **Stagflation**، أي انخفاض الطلب الذي يصاحبه ارتفاع كبير في الأسعار بسبب قلة المعروض، والتي حصلت آخر مرة في سبعينيات القرن الماضي بعد حظر أوبك تصدير النفط إلى الولايات المتحدة والغرب.

مخاطر «الركود التضخمي»

تستهدف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا تضخم بنسبة **2%** سنويا، ولكن وصل التضخم اليوم في الولايات المتحدة إلى **9.1%** على أساس سنوي، والمركزي البريطاني يتوقع تضخماً بنسبة **13%** لسنة **2022**. والدرس الذي تم استخلاصه من التجربة السابقة في الركود التضخمي هو

أن الضرر على المدى الطويل من عدم محاربة التضخم أكبر بكثير من الضرر القصير المدى نتيجة لاتخاذ تدابير لمحاربة التضخم. وأثبتت التجارب أنه من الصعب تغيير الآثار النفسية التي يسببها التضخم، مثل زيادة المشتريات خوفاً من ارتفاع الأسعار، والمطالبة المستمرة بزيادة الأجور بسبب التضخم التي بدورها تدفع نحو المزيد من التضخم، حتى يصبح التضخم سلسلة لا متناهية تغذي نفسها ومن الصعب جداً التعامل معها.

وهذا ما يبرر الرفع السريع والكبير لأسعار الفائدة في حال آمنت البنوك المركزية بأن ضرر رفع الفائدة بشكل سريع الآن أقل من ترك التضخم يستمر حتى يصبح جزءاً من الثقافة والحالة النفسية للمجتمع، كما أن رفع الفائدة مرات عدة يمثل إجراء احترازياً لمواجهة الركود أو التباطؤ الاقتصادي لمرحلة ما بعد السيطرة على التضخم.

فما حصل حتى الآن وما سيحصل على الأغلب هو محاولة البنوك المركزية حول العالم المضي في رفع أسعار الفائدة بأسرع وأكبر ما يمكن، مع مراعاة مدى تحمل الاقتصاد لهذه الزيادات، بحيث تحقيق أقل ضرر ممكن، وخير دليل على ذلك استمرار الفدرالي الأميركي في رفع الفائدة الذي تصاحبه بيانات اقتصادية أميركية جيدة، كان آخرها عودة البطالة هناك إلى مستويات ما قبل الجائحة بسبب خلق الاقتصاد لعدد كبير من الوظائف. الأمر الذي يقلل من أخطار رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة دون سواها مثل دول الاتحاد الأوروبي وغيرها.

الكويت ودول مجلس التعاون

بحسب آخر تقرير من الإدارة المركزية للإحصاء، كان التضخم في الكويت على أساس سنوي هو **4.42%**، أي أقل منه في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما، وبالتالي قد لا يكون هناك تضخم كبير حتى الآن يستدعي إجراءات قاسية لمحاربته. وما يميز الكويت عن باقي دول مجلس التعاون هو ربط الدينار الكويتي بسلة عملات بدلاً من الدولار الذي تعتمده دول مجلس التعاون الأخرى. ولذلك، يستطيع المركزي الكويتي رفع قيمة الدينار أمام الدولار بحرية أكبر لمحاربة التضخم، كونه قادماً من الخارج بسبب استيراد الكويت 95% من الأغذية المستهلكة محلياً، ولأغلبية السلع الأخرى. الجدير بالذكر أن هناك ضوابط من وزارة التجارة على الأسعار لا تزال موجودة جعلت أسعار العديد من السلع في الكويت أقل منها في دول مجلس التعاون الأخرى، حتى لو كانت دول مجلس التعاون هي بلد المنشأ. لكن للأسف كانت هناك إجراءات متعددة داخلية أخرى ساهمت في زيادة الأسعار، مثل عدم تسهيل استقدام العمالة الأجنبية، وعوامل رفعت المعروض النقدي، مثل منحة الـ3000 دينار، ومكافأة الصفوف الأمامية وتأجيل أقساط القروض للمرة الثانية.. وغيرها.

تداعيات محتملة

لكن في المقابل، الكويت هي الأقل في التنمية والإصلاحات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون المليئة مالياً، وإن كنا فعلاً نسعى إلى تغيير ذلك، فإن وجود فائدة منخفضة يتيح للهيئات الحكومية والشركات العالمية والمحلية الاقتراض بفوائد أقل من دول مجلس التعاون الأخرى. الأمر الذي يجعل للكويت ميزة تنافسية في تكثيف المشاريع التنموية وإنعاش البنوك المحلية لو تم تكبير قاعدتها الرأسمالية بشكل مناسب لتمكنها من تمويل هذه المشاريع الكبيرة.

وفي الوقت نفسه، قد يخلق عدم رفع الفائدة في الكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الأخرى هجرة الودائع من البنوك المحلية إلى بنوك خليجية أخرى لتحقيق عوائد أكبر، وهو ما قد يضر القطاع المصرفي المحلي، وقد يجعل «المركزي» الكويتي أمام معضلة وخيارات صعبة في مسألة رفع أسعار الفائدة، خصوصاً معدل الفائدة الحقيقي في الكويت الآن (سعر الخصم – معدل التضخم) أصبح بالسالب ما يهدد بتآكل قيمة مدخرات الأفراد، كما أصبحت العوائد على الودائع بالدولار الأميركي لمدة عام للمؤسسات والعملاء ذوي الملاءة العالية أعلى من العوائد على الودائع بالدينار الكويتي لنفس الفترة ما يهدد بهجرتها أيضاً. وقد يؤدي تباطؤ «المركزي» في رفع سعر الخصم إلى خسارة أداة مهمة ومؤثرة في القدرة التيسيرية للسياسة النقدية وخفض أسعار الفائدة بمستويات مؤثرة في حالة حدوث أزمات مستقبلاً.

ففي حال قرر المركزي الكويتي عدم رفع الفائدة كما تفعل دول مجلس التعاون الأخرى بشكل مماثل للدولار الأميركي المعتمد على اقتصاد قوي جدا يمكن اللجوء للآتي:

1. رفع قيمة الدينار الكويتي أمام الدولار في الأشهر والسنوات المقبلة، وهو ما سيجعل بقاء ودائع الكويتيين داخل النظام المصرفي المحلي أجدى، كما سيعمل على جذب ودائع من الخارج للبنوك المحلية.
2. السماح للبنوك المحلية بالتوسع في شراء سندات حكومات دول مجلس التعاون المليئة ماليا ذات الفائدة العالية نسبيا مع

حماية حكومية للبنوك من مخاطر العملة. وبالتالي تحصل البنوك المحلية على فوائد عالية دون مخاطر تذكر.

3. توسيع قاعدة البنوك الرأسمالية من خلال ودائع حكومية لا يتم سحبها ويمكن تحويلها إلى أسهم متى ما دعت الحاجة.

4. تشجيع وتسهيل ودعم اندماجات واستحواذات بين البنوك المحلية او على بنوك خليجية أخرى لتعظيم قدراتها التمويلية.

تبعات رفع «الفائدة» بشكل كبير

أما إذا قرر «المركزي» رفع الفائدة واللحاق بالدولار ودول مجلس التعاون الأخرى فلابد من مراعاة الآتي:

1. السماح بالقروض المحلية الطويلة الأجل للمواطنين والشركات القائمة بالاستمرار بحسب أسعار الفائدة القديمة حتى لا تكرر تداعيات رفع أسعار الفائدة الكبير والسريع من سنة **2004** إلى **2006** عندما رفع المركزي الكويتي أسعار الفائدة من **3.25%** إلى **6.25%** ليصبح المقترض فجأة أمام فوائد سنوية تعادل **10.25%** من مبلغ القرض (كانت فوائد القروض البنكية آنذاك **4%** بالإضافة إلى فوائد البنك المركزي). وهو ما جعل العديد من المقترضين يبيعون منازلهم بسبب عدم قدرتهم على السداد وتسبب في انشاء صندوق المعسرين وصندوق الأسرة بعد ذلك. والجدير بالذكر هنا أن القروض العقارية الأميركية لها فائدة ثابتة طوال فترة القرض ما يجعل تداعيات رفع الفائدة الأميركية أقل منها في الدول الأخرى.

2. تشجيع ودعم البنوك المحلية لتقديم قروض بفوائد منخفضة مثل القروض التنموية والعقارية وغيرها. ويمكننا ان نستعرض التجربة المميزة للبنوك المحلية التي حققت أرباحا عالية على الرغم من تقديم قروض من دون فوائد للعديد من عملائها في الشهور السابقة.

«المركزي» ليس الوحيد الذي يمكنه محاربة التضخم

لحسن الحظ، في الكويت يمكن لجهات أخرى المشاركة في محاربة التضخم إلى جانب بنك الكويت المركزي، كما ان الدولة تستفيد ارتفاع أسعار النفط وهي أحد اهم مسببات التضخم العالمي، أي تزيد إمكانات الدولة المالية مع التضخم

العالمي ويمكن بسهولة اتخاذ إجراءات مثل:

1. تسهيل استقدام القطاع الخاص للعمالة الأجنبية الرخيصة لتخفيض التكاليف وبالتالي أسعار المستهلك.

2. يمكن توفير المنتجات الرئيسية بأسعار مخفضة للمواطنين عن طريق التموين.

3. تقديم الدعومات المختلفة للمواطنين والقطاع الخاص بغرض تخفيض أسعار المستهلك.

- تسهيل استقدام القطاع الخاص للعمالة الأجنبية الرخيصة لتخفيض التكاليف وبالتالي أسعار المستهلك.

- تقديم الدعومات المختلفة للمواطنين والقطاع الخاص بغرض تخفيض أسعار المستهلك.

- الدولة تستفيد من ارتفاع أسعار النفط وهي أحد اهم مسببات التضخم العالمي

- توسيع قاعدة البنوك الرأسمالية من خلال ودائع حكومية لا يتم سحبها

- تشجيع وتسهيل ودعم اندماجات واستحواذات بين البنوك المحلية او على بنوك خليجية

- تشجيع ودعم البنوك المحلية لتقديم قروض بفوائد منخفضة مثل القروض التنموية والعقارية وغيرها.

- القروض العقارية الأميركية لها فائدة ثابتة طوال فترة القرض ما يجعل تداعيات رفع الفائدة الأميركية أقل منها في الدول الأخرى.

عموميتها اختارت 9 أعضاء لمجلس إدارتها بالتزكية

راشد عوض الهطلاني رئيساً لـ"المحاسبين والمراجعين"

أقرت عمومية جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التي انعقدت في 23 يونيو 2022 بمقر الجمعية، وتم إقرار كافة البنود التي تضمنتها العمومية، كما تم تزكية مجلس إدارة جديد للعامين 2022 و2023.

راشد الهطلاني رئيساً

وقد تم اختيار راشد عوض الهطلاني رئيسا لمجلس إدارة الجمعية بالتزكية، فيما تم تزكية كل من ضاري على الهاجري نائبا لرئيس مجلس الإدارة وعبدالله سليمان الكندري أمينا للسر وعبد الله مروان العيسى أمينا للصندوق.

وباقي أعضاء مجلس الإدارة هم : فيصل عبد المحسن الطبيخ وصباح مبارك الجلاوي وفهد مطلق العازمي وعلي بدر الوزان وعبد الوهاب مشاري الفارس.

وأكد الهطلاني في تصريح على هامش الجمعية العمومية أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ستواصل خططها الرامية نحو التعاون مع كافة الجهات الحكومية وجمعيات النفع العام من أجل تطوير دور مهنة المحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال على المستويين المحلي والإقليمي.

وأوضح أن افتتاح مبنى المقر الدائم للجمعية الجديد سيكون برعاية سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه – حيث سيكون هذا الصرح بصمة كبيرة في تطوير المهنة وسيعزز مكانة الجمعية محليا واقليميا ودوليا.

دعم متواصل

وبين أن دعم القيادة السياسية للجمعية ممثلة في حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه – وولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله – ورسالتها يجسد إيمانا كبيرا بأهمية المهنة في تحقيق رؤية "كويت 2035" ، بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة في تكويت المهنة وتحفيز الشباب خريجي الجامعات من مزاولي المهنة.

وشدد الهطلاني أن تأسيس هيئة مستقلة للمحاسبة والمراجعة سيكون أحد المحاور الرئيسية التي ستقوم الجمعية بدعمها خلال المرحلة المقبلة لما تمثله من أهمية بالغة في تطوير المهنة وتعزيزها خلال الفترة المقبلة.

شكرا للقيادة السياسية

ومن جانبه ، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الأسبق فيصل عبد المحسن الطبيخ أن المجلس الأسبق تمكن ولله الحمد من الانتهاء من المقر الدائم الجديد للجمعية والذي يمثل نقلة نوعية في عمل مهنة المحاسبة والمراجعة في الكويت، مضيفا أن المبنى الجديد سيكون بمثابة انطلاقة حقيقة نحن وضع مهنة المحاسبة والمراجعة على طريق التطور إقليميا وعالميا.

وتقدم الطبيخ بإسمه وبإسم كافة أعضاء مجلس الإدارة ورئيسها الفخري يوسف صالح العثمان بالشكر والامتنان لمقام حضرة سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه – وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله – وسمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد – رحمه الله – وسمو رئيس مجلس الوزراء الاسبق الشيخ جابر المبارك وكذلك الشركات والبنوك والمؤسسات التي دعمت تأسيس المقر الدائم لمبنى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

راشد الهطلاني:

- مستمرون في التواصل مع كافة الجهات لتطوير المهنة ووضعها على طريق التطوير.

- العمل على تأسيس هيئة مستقلة للمحاسبة والمراجعة من بين ركائز العمل المستقبلي لمجلس الإدارة لاهميته الكبيرة في تطوير المهنة .

- المقر الدائم الجديد لمبنى الجمعية يشكل نقلة نوعية في تطوير عمل المهنة ومزاوليها

وبين الطبيخ أنه سيتم افتتاح المبنى الدائم الجديد تحت رعاية سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح قريباً.

شكر موصول

وتقدم الرئيس الفخري للجمعية يوسف صالح العثمان - في كلمته - بالشكر لمجلس إدارة الجمعية وجميع أعضاء اللجان الدائمة والمؤقتة وممثلي الجمعية في الجهات البحثية والمهنية وأعضاء الجمعية والجهاز العامل بها على جهدهم المستمر وعطائهم المتميز ومثابرتهم الفاعلة وعزمهم الراسخ نحو رفعة وسمو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والذي تجلى في المسعى الجاد نحو إنشاء المقر الدائم لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وكذلك في جميع ميادين العمل من مناهج عامة ومهنية ودورات تأهيلية وتدريبية وأنشطة ثقافية واجتماعية وإصدار المجلات والنشرات المعرفية والتثقيفية وعقد المؤتمرات العلمية والمهنية والمشاركة في الإجتماعات والملتقيات الداخلية والخارجية.. كل ذلك سعياً لتحقيق بعض أهداف الجمعية التي أسست من أجلها مما كان له أثره على الاهتمام بالمحاسبين والمراجعين الكويتيين وتنمية قدراتهم وخبراتهم وفاعلية مهنة المحاسبة والمراجعة ورفع مستوى أدائها لمواكبة المستجدات والتطورات المحلية والعالمية، الأمر الذي يعود بالفائدة على إستقرار وسلامة الوضع المالي للبلاد ونمو وتقدم كافة القطاعات الاقتصادية في دولة الكويت.

كلمة رثاء

وفي كلمة رثاء، ألقاها الرئيس الفخري للجمعية العم يوسف صالح العثمان على هامش فعاليات العمومية للمغفور له - بإذن الله - رئيس مجلس إدارة الجمعية السابق

فيصل الطبيخ:

- افتتاح المقر الدائم الجديد قريبا برعاية سمو ولي العهد.

- كل الشكر للقيادة السياسية على دعمها الكبير في تأسيس المبنى.

صقر مبرك الحيص – رحمه الله – قال فيها :

لقد كان بيننا ومعنا وزرع الأمل وعاش الحياة مؤمناً وواثقاً بأن هذه الدنيا .. دار الممر وأن الآخرة هي دار المقر فكان عمله عزيزاً وغالياً في مبناه ومعناه وكان الناتج يانعاً وراقياً الى الذرى العاليات فسطر إرثاً زاخراً من العمل الشامخ والإنجازات المتميزة.

وأضاف : يشهد له بذلك عطائه الوافر وإسهامه الفاعل في العديد من المجالات والأنشطة المحاسبية والإدارية والزكوية والضريبية والمالية والاقتصادية.

ودعا العثمان للمغفور له بالقول: رحمك الله رحمة واسعة وغفر لك وأنزلك منزلة الأحرار والأبرار في عليين وألهم المولى أهلك وذويك ومحبيك جميل الصبر ونعمة السلوان إنه سميع مجيب الدعاء والقادر عليه.

فعاليات العمومية

أقرت الجمعية العمومية كافة البنود الواردة بها والتي تضمنت : التقرير المالي والإداري للاعوام : 2019 و2020 و2021.

كما تم تزكية أعضاء مجلس الإدارة لعامي 2022 و 2023 وشملت القائمة 9 أعضاء هم :

- راشد عوض الهطلاني.
- ضاري علي الهاجري.
- عبدالله سليمان الكندري.
- عبدالله مروان العيسى.
- فيصل عبدالمحسن الطبيخ.
- صباح مبارك الجلاوي.
- علي بدر الوزان.
- عبدالوهاب مشاري الفارس.
- فهد مطلق العازمي.

يوسف العثمان:

- للمغفور له بإذن الله صقر مبرك الحيص دور بارز ومؤثر في تطور مهنة المحاسبة.

-عطاؤه الوافر واسهامه الفاعل في العديد من المجالات.

صقر مبرك الحيص... عطاء بلا حدود

لا تدري الكلمات من أين تبدأ وأين تنتهي؟ ، فهي مثلي ومثل غيري ممن تعاملوا معه غير مصدقة أنه رحل من بيننا ، فأخلاقياته العالية ودأبه ونشاطه في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة ومشاركاته المتعددة والمتنوعة جعلت منه الحاضر الغائب ، فهو واحد ممن أثروا مهنة المحاسبة والمراجعة برؤاه وفكره المتجدد ليس في الكويت فحسب وإنما في منطقة الخليج والدول العربية.

فرئيس مجلس الإدارة السابق المغفور له بإذن الله ، صقر مبرك الحيص، كان واحداً من القلائل الذين كانت لهم ، ولا تزال ، بصمة كبيرة ومؤثرة في تأسيس المبنى الجديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، كونه كان رئيساً للجنة المقر والمبنى وأسهم بشكل كبير في وضع الملامح الأساسية للمبنى الجديد وتواصل مع الكثير من الجهات من أجل تسريع إنجاز المبنى الجديد.

كما كان-رحمه الله- سباقاً بالمساهمة في العديد من الأنشطة واللجان التي تم ترشيحه فيها لتمثيل الجمعية ، والتي من بينها مشاركته في المؤتمر الدولي "الزكاة والتنمية الشاملة" الذي أقيمت فعالياته بمملكة البحرين في عام 2019 ، وكذلك مشاركاته المتميزة في ورش العمل التي عقدتها هيئة مكافحة الفساد "نزاهة" باعتباره ممثلاً عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على مدى سنوات ، حيث أكد أهمية جمعيات النفع العام في وضع القواعد الخاصة باستراتيجية مكافحة الفساد ، كما أنه كان من المطالبين بالعمل على تحسين وتطوير منظومة الوعي المجتمعي لمواجهة الفساد وتعزيز ثقافة مواجهته.

وكان – رحمه الله – يرى أن تطبيق معايير الحوكمة أحد أهم الأركان الرئيسية في محاربة الفساد ، وتطبيقها طور كثيراً من عمل الجمعية وحقق المزيد من الشفافية ، مما سهل عمل مجالس إدارتها ، خصوصاً مع الجمعية العمومية التي أصبح بإمكانها الاطلاع على كل الأنشطة والأعمال للمجلس بشفافية وسهولة.

وكان يؤمن بأهمية الحوكمة في مكافحة الفساد من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والتوعية بمظاهره، مشيرا إلى أن الحوكمة تكتسب أهمية في مختلف مؤسسات الدولة سواء الحكومية أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني.

ومما لا شك فيه ، أن رؤيته بعيدة المدى ونشاطه المتواصل، كان لهما دوراً كبيراً في تحسين كافة الخدمات المقدمة من جمعية المحاسبين لأعضاءها في كافة الأنشطة والبرامج والتي كان لها بالغ الأثر في تعزيز دور الجمعية وتطوير دورها في محيطها الخليجي والعربي بكافة المجالات.

رحم الله أخونا وزميلنا المرحوم صقر مبرك الحيص وأسكنه فسيح جناته ، على ما قدمه من عطاء كبير وخدمات جليلة من أجل تطوير المهنة ومنتسبيها لا تزال آثارها باقية فينا إلى اليوم.

بقلم/ راشد عوض الهطلاني
رئيس مجلس الإدارة

"المحاسبين" باركت اختيار سمو الشيخ أحمد النواف رئيساً للحكومة

الهطلاني: مطلوب برنامج وخطة عمل واضحة للحكومة المقبلة

بارك رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تعيين سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح -حفظه الله- رئيساً لمجلس الوزراء ونيله ثقة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه- وولي عهده الأمين سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله- بتعيينه رئيساً لمجلس الوزراء وهو ما يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح.

وبهذه المناسبة ، أكد رئيس مجلس الإدارة راشد عوض الهطلاني أن اختيار رئيس مجلس الوزراء يجسد بداية جديدة للإصلاح والتغيير التي يطالب بها الجميع من أجل الإسراع في تحقيق الرؤية التنموية المنشودة اقتصادياً واجتماعياً ووفق ما نصت عليه رؤية الكويت التنموية ، مضيفاً أن الإعلان عن التشكيل الحكومي خطوة ضرورية لتحريك المياه الراكدة للعديد من القضايا والتي على رأسها : تنفيذ المشروعات التنموية المؤجلة وكذلك البدء في إعلانات التوظيف لخريجي الجامعات والمعاهد في العديد من الجهات وكذلك العمل على استكمال مسيرة الإصلاح والتنمية.

وبين الهطلاني أن الكويت بحاجة إلى قرارات سريعة وفاعلة تلبي احتياجات المواطنين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والتي في مقدمتها توفير الوظائف لخريجي الجامعات والمعاهد، الأمر الذي يجعل من الإسراع بتنفيذ المشاريع التنموية أمراً بالغ الأهمية خلال الفترة المقبلة.

وقال إن قوانين وتشريعات كثيرة لا تزال حبيسة الأدراج تحتاج إلى تعاون الحكومة القادمة وكذلك مجلس الأمة القادم لإقرارها، لتنفيذ المشروعات التي يحتاج إليها الاقتصاد ووفق رؤية الكويت التنموية على المدى البعيد.

وأوضح أن تحديد خطة عمل وبرنامج واضحين ، مع انتهاج الشفافية والوضوح سيكون له بالغ الأثر على تحقيق الرؤية المطلوبة بالسرعة المطلوبة وهو ما سيؤدي إلى تحقيق التوافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتوفير الاستقرار للعمل الحكومي

وأضاف أنه لا يمكن تحقيق الرؤية التنموية الجادة بدون الرؤى التنموية التي تقدمها جهات النفع العام والتي من بينها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التي آلت على نفسها تقديم خدماتها الاستشارية لأصحاب القرار في الجهات الحكومية المختلفة منذ التأسيس وحتى يومنا هذا ، هادفة من وراء هذا المساهمة في النهوض بالمجتمع وأبناءه اقتصادياً واجتماعياً.

ولفت أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تستهدف العمل على تأهيل جيل من خريجي الجامعة للعمل بالقطاعين العام والخاص من خلال رفع قدراتهم وتدريبهم على أحدث البرامج والدورات المهنية المتخصصة ومن خلال التعاون مع الجهات والهيئات الحكومية المختلفة.

وبين أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، وما تمتلكه من خبرات محاسبية متنوعة تقدم يد التعاون لكافة الجهات دون استثناء ، وتستهدف تقديم رؤيتها في العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم الوطن وتزيد من قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات والأزمات الإقليمية والعالمية.

راشد الهطلاني:

- التوظيف وتنفيذ المشاريع التنموية المؤجلة ينتظران الحسم

- تشريعات كثيرة لا تزال حبيسة الأدراج تنتظر إقرارها من مجلس الأمة والحكومة القادمين

- جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تقدم المشورة الفنية لصانعي القرار منذ تأسيسها وحتى الآن

مشيدا بتعاون "الجمعية" مع "القوى العاملة"

الهاجري: تأهيل خريجي المحاسبة لسوق العمل

أكد نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ضاري علي الهاجري أهمية الدور الذي تقوم به الجمعية في تأهيل حملة شهادة المحاسبة من العمالة الوطنية للدخول في سوق العمل من خلال التنسيق مع الجهات والهيئات الحكومية المختلفة.

واستشهد الهاجري في تصريح صحافي بالتعاون الكبير والمثمر بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مع الهيئة العامة للقوى العاملة في هذا الأمر من خلال تنظيم برنامج يشمل مراحل مختلفة لتأهيل المتقدمين من خريجي المحاسبة، بالإضافة إلى القيام بتدريب عملي لعدد منهم في مكاتب التدقيق المحاسبي لتعريفهم بآليات العمل في القطاع الخاص وكيفية التعامل مع سوق العمل.

كما تم تنظيم برنامجين حتى الآن لخريجي المحاسبة بالتعاون مع الهيئة العامة للقوى العاملة وبصدد تنظيم برنامج آخر في المستقبل القريب.

وبين الهاجري أن رسالة الجمعية المتمثلة في تكوين وبناء جيل من المحاسبين حديثي التخرج من أبناء الكويت واجب اجتماعي تضطلع به الجمعية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا ، مع العمل على إحداث نقلة نوعية في مجالات التدريب والتأهيل بشكل متواصل لتمكين منتسبي الجمعية الذين يفوق عددهم حاجز 6500 عضواً عاملاً ومنتسباً من القيام بدورهم في الارتقاء بالمهنة في عملهم والذي ينعكس بالإيجاب على دولة الكويت.

واستدرك قائلاً: يسعى مجلس الإدارة لتعزيز تواصله خلال المرحلة المقبلة لتقديم المشورة الفنية في مجالات التدريب والتأهيل سواء للقطاع الخاص أو العام وأية مجالات أخرى تمتلك فيها الخبرات الفنية التي يمكن من خلالها وضع مهنة المحاسبة على طريق التطور الإقليمي والعالمي.

واختتم الهاجري بالقول إن العمل على تعزيز قدرات العمالة الوطنية في مهنة المحاسبة والمراجعة التي تمثل عصب الأداء الاقتصادي تشكل رسالة واضحة وجلية لأهمية الدور الكبير الذي يقوم به المجتمع المدني بشكل عام وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بشكل خاص في تطوير وتعزيز مهنة المحاسبة ورفع قدرة منتسبيها لتواكب تطلعات ورؤية القيادة السامية نحو بناء كويت جديدة 2035 .

ضاري الهاجري:

- التدريب عنصر أساسي وهام في بناء قدرات المحاسبين في كافة القطاعات
- التواصل مع كافة الجهات لتقديم المشورة الفنية لهم في جميع التخصصات
- تمكين منتسبي الجمعية من الارتقاء بالمهنة
- العمل على تعزيز قدرات العمالة الوطنية في مهنة المحاسبة والمراجعة

تحمي الشركات من الإفلاس والإعسار المالي ويساعدها على تقليل المخصصات المالية

"المحاسبين": منصة تقاص مركزي لتوفير السيولة للشركة

أوضحت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أن مقترحها بشأن اللائحة التنفيذية للتمويل المستدام لهيئة أسواق المال يقوم على أساس هدف تقليل المخصصات المالية للشركات ومن خلال تطبيق أدوات مالية مستحدثة واقتراحات محاسبية وقانونية تكون من خلال اقتراح ترصيد الحسابات المالية المشتركة للشركات والقطاع العام والخاص والتي منها أصول ومستحقات والتزامات من خلال إنشاء منصة تقاص مركزي يتيح للشركات المستثمرة أو الدائنة أو المدينة من تطبيق نظام تقاص يساعدها على توفير السيولة المالية ويحميها من الإعسار المالي والإفلاس وكذلك يساعدها على تقليل المخصصات المالية والشطب من البورصة وضياع حقوق المساهمين .

وبينت الجمعية في ردها على دعوة المشاركة في استطلاع الرأي بشأن التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لمقتضيات التمويل المستدام أننا نجد في الواقع المالي حالياً أن هناك تعثر مالي وغالباً ما يؤدي إلى إلغاء إدراج الشركات المساهمة من قبل هيئة أسواق المال ، مع العلم أن هذه الشركات المعسرة لديها حقوق وديون ومستحقات ثابتة على شركات أو جهات حكومية مدرجة بالبورصة أو الغير أو نتيجة عدم التكامل المحاسبي وعدم وجود نظام تقاص مركزي يساعدها على تحقيق وفورات مالية وتقليل التزاماتها وسداد مستحقاتها للغير قد يكونوا مدرجين مباشرة بالبورصة أو الدولة.

وارتأت البورصة استحداث منصة الكترونية محاسبية وقانونية من خلال تطبيق أدوات قانونية مثل التقاص بين الحسابات المدينة والحسابات الدائنة وحسابات العهد والأمانات والديون بين جميع الوحدات الاقتصادية بالدولة سواء الوزارات أو جهات القطاع العام والخاص والشركات المساهمة وشركات الأشخاص بهدف تحقيق وفورات استراتيجية وقيم مضافة من خلال ترصيد شامل مهني قانوني ومن خلال استخدام وتطبيق أدوات مثل حوالة الحق وحوالة الدين ومن خلال نظام الأوراكل المالي.

ولفتت الجمعية في كتابها أن المقترح المقدم منها يأتي لما لها من اطلاع قانوني ومهني وبصفتهم يمارسون الدور الرقابي المحاسبي من خلال اتباع معايير المراجعة الدولية والمهنية ومكلفين بالاطلاع على الميزانيات المالية الدولية والمهنية المدرجة في بورصة الكويت أو الشركات أو المؤسسات التجارية المحلية والعالمية الحكومية ، ولما لها من ترابط وتداخل وتكامل في الأصول الموجودات والخصوم الالتزامات المالية للشركات. وكذلك لما لمراقب الحسابات الاطلاع على القوانين المهمة مثل قانون الشركات التجارية رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته وقانون التجارة الكويتي وقانون التسويات المالية وقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها والقوانين ذات الصلة بمقتضيات التمويل المستدام الذي يدعم المركز المالي للشركات ويحميها من الاعسار والافلاس المالي.

تعاون بين "المحاسبين" وجامعة الكويت

اجتمعت اللجنة العليا للاعتماد المهني التابعة لجمعية المحاسبين بمدير عام جامعة الكويت لمناقشة الآليات المناسبة للتنسيق بين الجمعية وجامعة الكويت لتطبيق مشروع اعتماد المهنة لقبول المحاسبين غير الكويتيين لعضوية الجمعية

"المحاسبين" شاركت في معرض التخصصات الأكاديمية

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، في معرض التخصصات الأكاديمية، الذي نظمته المكتبة الوطنية يومي 27 و28 يونيو 2022 لجمعيات النفع العام، لتعريف خريجي طلبة المرحلة الثانوية بالتخصص المناسب لهم وفق ميولهم الدراسية.

"نزاهة": للمحاسبين دور كبير في مكافحة الفساد

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

Nazaha نزاهـــة

دعت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة " جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لحضور ورشة توعوية بعنوان منهجية التدقيق الداخلي وأهميتها في تعزيز اتجاهات وحوكمة العمل التعاوني والتي تأتي في اطار استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وبينت نزاهة أهمية الدور الرقابي والتوعوي الذي تقوم به جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في غرس القيم الفاضلة والمبادىء المعززة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

ولفتت أن الورشة التوعوية تهدف إلى توعية وتعريف اتحاد الجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام بمنهجية التدقيق الداخلي وما تتضمنه من إجراءات وقائية وأهميتها في رفع وتعزيز الشفافية وتعزيز النزاهة والمسائلة ومكافحة الفساد.

"المحاسبين القطرية": اقرارات ضريبية لأصحاب المشاريع المنزلية مجانا

شاركت جمعية المحاسبين و القانونيين القطرية في العديد من المناسبات واقامت عددا من الدورات التدريبية خلال مارس 2022 والتي من بينها : المشاركة في المعرض الثاني السنوي للجمعيات والمؤسسات الخاصة.

كما نظمت الجمعية حفل تكريم المشاركين في مبادرة التدريب الميداني الثانية والثالثة على هامش معرض الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

وإختتمت الجمعية برنامج السجلات المحاسبية وتسوية إقفال الحسابات لموظفي وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي في الفترة من 27-2022/3/30

كما إختتمت الجمعية البرنامج التدريبي إعداد الموازنات التقديرية للمشاركين في مبادرة التدريبي الميداني الرابعة.

ونظمت الجمعية زيارات ميدانية لعدد 12 طالب من قسم المحاسبة بكلية أحمد بن محمد العسكرية لزيارة الهيئة العامة للضرائب وديوان المحاسبة للتعريف بمهام عملهم والتدريب الميداني من خلال موظفي الجهات ومحاضرين من الجمعية.

Qatar Association of Certified Public Accountants
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

وقد بدأت الجمعية في تنفيذ سلسلة برامج التدقيق الداخلي للمشاركين في مبادرة التدريب الميداني الرابعة

وشارك الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس الإدارة في ندوة " دور مراقبي الحسابات في تشجيع الإمتثال الطوعي" والتي نفذتها جامعة قطر بالتعاون مع الجمعية والهيئة العامة للضرائب.

وإختتمت الجمعية البرنامج التدريبي أخصائصي مكافحة غسل الأموال **AMLS** بمشاركة عدد من موظفي القطاع العام والخاص في الفترة من 27-2022/3/31.

وأطلقت الجمعية مبادرة تقديم الإقرارات الضريبية لأصحاب المشاريع المنزلية مجاناً.

"المحاسبين الاردنية": لجنة الترخيص تعقد امتحان مزاولة المهنة

عقدت لجنة الترخيص المنبثقة عن الهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية امتحان مزاولة المهنة لدورة يوليو ٢٠٢٢ وذلك في قاعات الجامعة الأردنية يوم السبت الموافق ١٦-٧-٢٠٢٢ وقد تقدم للورقة الأولى (القوانين والتشريعات) ٨٧ متقدماً فيما تقدم للورقة الثانية (المحاسبة والتدقيق والمعايير الدولية) ١٦٥ متقدماً.

"أيوفي" ناقشت أهم القضايا المالية الإسلامية بمؤتمرها السنوي

تحت رعاية مصرف البحرين المركزي عقدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي" مؤتمرها السنوي في البحرين وذلك خلال الفترة من 15 إلى 16 مايو 2022 ، حيث ناقش المؤتمر اهم القضايا الشرعية وأحدث الاتجاهات في مجال المالية الإسلامية العالمية.

كما تزامن المؤتمر مع الاحتفال بمرور 20 عاماً على تأسيس أيوفي ، كما أن المؤتمر يعد أهم المؤتمرات في صناعة المالية الإسلامية العالمية والذي حضره أكثر من 1000 من المهتمين على مستوى العالم حضورياً وافتراضياً.

AAOIFI
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS

عقد المؤتمر الدولي للتعليم المحاسبي في 2023

تعتزم الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين عقد المؤتمر الدولي للتعليم المحاسبي خلال العام القادم 2023، والذي يعد أول مؤتمر دولي متخصص بالتعليم المحاسبي يعقد في المملكة ويشمل المؤتمر على عددٍ من الجلسات وورش العمل .

ويستهدف المؤتمر كافة الشرائح المرتبطة بالتعليم المحاسبي من طلبة وأعضاء هيئة التدريس وجميع المستفيدين من تقنيات التعليم المحاسبي و الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة. ومن ناحية أخرى، وافق مجلس الوزراء، برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، على اعتماد نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الجديد .

والذي جاء ليتجاوب مع التطور الحاصل في بيئة الأعمال في المملكة، وتنامي عدد الشركات، وارتفاع حجم الاستثمارات الأمر الذي بات يستدعي إجراء تعديلات على الانظمة والتشريعات لتواكب التطور الملحوظ، وتسهم في زيادة

SOCPA
الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

المحاسبين القانونيين وتنظيم مهن مرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة لحاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتلك المهن.

"المحاسبين العرب": ندوة التعافي بعد كورونا

عقد اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب ندوة بعنوان " المؤسسات المملوكة للدولة ومنظمات المحاسبة المهنية في إصلاح الإدارة المالية العامة ودور تلك المنظمات في تحقيق الإصلاحات المالية المطلوبة على المدى البعيد .

وقد عقدت الندوة اون لاين بمشاركة واسعة من المتخصصين ومسؤولي جمعيات المحاسبة والمراجعة ، حيث أكد المشاركون الدور الكبير لمراقبي الحسابات في تعزيز وتطوير الأداء الاقتصادي في مرحلة التعافي من كورونا .

المحاسبين الاماراتية توقع اتفاقية تعاون مع (ACCA)

وقعت جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (**ACCA**) وجمعية المحاسبين والمراجعين الإماراتيين (**AAA**) اتفاقية شراكة لتطوير ودعم مهنة المحاسبة في الإمارات. وفقًا للاتفاقية، فإن **AAA** على ثقة من أن جميع أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (**ACCA**) قد التزموا بمتطلبات العضوية وستكون مؤهلة للتقدم وبالتالي استخدام دولة الإمارات العربية المتحدة تعيين محاسب قانوني. كما تتضمن الاتفاقية تبادل المعلومات بين المؤسستين مع أولوية المعرفة التقنية والتطوير المهني. كلا الطرفين سوف يعملون معًا لضمان تدريب المحاسبين المؤهلين دوليًا وتقديم الدعم

جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات
Accountants & Auditors Association

للأعضاء بالإضافة إلى الالتزام بسلسلة من الفعاليات للتعليم ولضمان التطوير المهني المستمر.

وتهدف الاتفاقية على تطوير مهنة المحاسبة والمالية في الامارات. وستشهد الشراكة تركيزًا قويًا على برامج التدريب والتطوير لمواطني دولة الإمارات في القطاعين العام والخاص"

تسليط الضوء على الشركات العائلية التي تشكل غالبية شركات القطاع الخاص

ICAEW: ندوة حول ضريبة الشركات في الإمارات

نظّم معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز **ICAEW** مؤخراً ندوة نقاشية حول ضريبة الشركات، حيث رأى فيها الخبراء المتحدثون أنه بينما تقوم الشركات بتعديل هياكلها القانونية والمحاسبة قبل تطبيق دولة الإمارات العربية المتحدة لنظامها الضريبي الجديد الخاص بالشركات، والذي يدخل حيز التنفيذ في يونيو المقبل، فقد تحتاج الشركات العائلية إلى إعادة النظر في أساليبها التقليدية لإدارة وتشغيل أعمالها. وسيشهد نظام التسعير التحويلي، وهو جزء أساسي من أي سياسة ضريبية للشركات، مزيداً من التدقيق على الشركات التي تقدم الدعم المالي لبعضها البعض، وهي ممارسة مرتبطة بشكل شائع بين الشركات العائلية.

ويتماشى تطبيق دولة الإمارات العربية المتحدة لضريبة الشركات بنسبة **9 %** مع إطار العمل الشامل **Pillar II** لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومتطلبات الحد الأدنى العالمية الأخيرة لضرائب الشركات، والتي تُخضع الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات لمعدل ضرائب مقداره **15 %** كحد أدنى. وضمن هذا الإطار، يلتزم أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، بتضمين لوائح تسعير التحويل لمنع الشركات متعددة الجنسيات من استغلال الثغرات الضريبية.

ومن المتوقع أن تعلن حكومة الإمارات العربية المتحدة هذا الصيف عن إطار سياستها الضريبية للشركات، بما في ذلك نظام التسعير التحويلي. وتحسباً لذلك، أقام معهد المحاسبين القانونيين **ICAEW** اجتماعاً لمجموعة من الخبراء لتقديم نظرة متعمقة حول نظام ضريبة الشركات الجديد، حيث تستعد الأعمال لمواكبة التغييرات.

وتضمنت قائمة الخبراء المتحدثين: إستينا ديليفان، مديرة، التسعير التحويلي، شركة **KPMG** ، كريس سيرينغ،

مدير مشارك، ضرائب الشركات والأعمال الدولية، شركة **KPMG** ، آنكيت ماثور، مدير مشارك، ضرائب الشركات والأعمال الدولية، شركة **KPMG** .

وتماشياً مع إطار سياسة التسعير التحويلي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ستقدم دولة الإمارات العربية المتحدة نظام التسعير التحويلي الخاص بها والذي سيدخل حيز التنفيذ كجزء من نظامها الضريبي للشركات. ويعتبر التسعير التحويلي بمثابة استراتيجية تخطيط ضريبي تقوم من خلاله الشركات التي تعمل عبر مختلف السلطات الضريبية بدفع تكاليف مبالغ فيها لشركة تابعة لها أو مرتبطة بها في منطقة أخرى ذات ضرائب منخفضة، لتبدو أقل ربحية وبالتالي الخضوع لنسب ضريبية أقل.

وأوضح المتحدثون أنه في حين يمكن بسهولة تسجيل المعاملات الفعلية وتتبعها مقابل الأسعار الاعتيادية في السوق، فإن المعاملات غير الملموسة، مثل القروض، يصعب تحديدها. ونتيجة لذلك، ستشمل سياسة التسعير التحويلي لدولة الإمارات مبدأ "السعر المحايد" لجميع المعاملات. وهذا يعني أن المعاملات التجارية بين الأطراف ذات الصلة يجب أن يكون لها الشروط نفسها كما لو كانت بين أطراف غير مرتبطة، ويجب توثيقها ضمن التقارير المعتمدة.

وتم تسليط الضوء على الشركات العائلية، التي لها أهمية كبيرة في المنطقة وتشكل غالبية شركات القطاع الخاص، كمجموعة قد تحتاج إلى تكييف بعض ممارساتها للامتثال لنظام التسعير التحويلي. وبصورة تقليدية، فإن الشركات العائلية الإقليمية مترابطة وتعمل لدعم بعضها البعض، والاستفادة من علاقاتها داخل المجتمع لتعزيز بيئة أعمال مواتية. وفي حين أن الشركات العائلية لم تكن تستخدم هذه الاستراتيجيات للالتفاف على القوانين، إلا أنه في ظل النظام الضريبي الجديد للشركات، يرى الخبراء أن تقديم شروط تفضيلية لشركة مرتبطة يمكن تفسيره على أنه محاولة لتخفيض الوعاء الضريبي أو تحويل الأرباح الخاضعة للضريبة إلى منطقة ذات معدلات ضريبية منخفضة.

ويقول مارك بيلينغتون، المدير الإداري الدولي لمعهد المحاسبين القانونيين **ICAEW**: "كجزء من نظامها الضريبي للشركات، يتعين على دولة الإمارات العربية المتحدة وضع سياسة للتسعير التحويلي. ويعد تطبيق هذا النظام ضرورياً لإنشاء بيئة نزيهة وشفافة للأعمال، ومنع الاستغلال عن طريق استراتيجيات التخطيط الضريبي. ومن المثير للاهتمام، أنه من المتوقع أيضاً أن تمتثل شركات المناطق الحرة لمبدأ "السعر المحايد"، على الرغم من عدم خضوعها للضرائب.

وبوجه عام، يعتبر نظام ضريبة الشركات خطوة إيجابية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ففي حين أنه سيكون هناك بالتأكيد تحديات عند التنفيذ، وما يُحيط بذلك من تعقيدات بسبب تواجد 40 منطقة حرة في الإمارات والدور الرئيسي الذي تلعبه الشركات العائلية في السوق، إلا أن التطبيق المدروس للسياسة يبيّن أن أولئك الذين يقودون تنفيذها ملتزمون بإنشاء بيئة مناسبة للأعمال تعود بالنفع على مختلف الأطراف".

وناقش المتحدثون أيضاً خيار المؤسسات لتشكيل مجموعة ضريبية، مما يمكّن الشركات التابعة من التعامل معها ككيان واحد خاضع للضريبة. ومع ذلك، سارعت حكومة الإمارات إلى تأكيد أن الشركات الإقليمية التي لديها خبرة قليلة في أنظمة ضرائب الشركات يجب أن تحافظ على ممارسات محاسبية قياسية لتجنب مشكلات الامتثال.

وبينما ستعيد الضريبة على الشركات رسم ملامح العمليات التجارية من وجهة نظر قانونية ومحاسبية، فمن المعتقد أن تنفيذها سوف يُستخدم لدعم بيئة الأعمال. ويشمل ذلك استمرار الإعفاءات الضريبية المقدمة لشركات المناطق الحرة، والسماح بتشكيل مجموعات ضريبية.

أقيمت الندوة في "كابيتال كلوب" بمركز دبي المالي العالمي، وحضرها حصرياً أعضاء معهد المحاسبين القانونيين **ICAEW** من المهنيين الشباب.

برنامج مدقق داخلي مهني معتمد

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي مدقق داخلي مهني معتمد في الفترة من 6 إلى 29 يونيو 2022 ، وقد تضمنت محاوره مفاهيم حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية ومهنة التدقيق الداخلي ودورهـا وآلية عمل التدقيق الداخلي واستراتيجية عمل التدقيق الداخلي والعمل الميداني للتدقيق الداخلي.

ويلبي البرنامج احتياجات مزاولي المهنة في العديد من القطاعات في بيئة الأعمال وهو الأمر الذي من شأنه تطوير أداء مزاولي المهنة والارتقاء بدورهم.

محاسب مالي دولي معتمد

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج محاسب مالي دولي معتمد في الفترة ٥ يونيو إلى ٥ يوليو ٢٠٢٢ وذلك في إطار سعي الجمعية المتواصل لتلبية احتياجات مزاولي المهنة في كافة القطاعات. وتضمن البرنامج عده محاور ابرزها: مفهوم معايير التقارير المالية الدولية، مبادئ المحاسبة المالية واعداد البيانات المالية، كيفية التحقق والتصنيف والقياس والافصاح لاهم العمليات المحاسبية وملخص عن اخر تحديثات المعايير المحاسبية. وتعمل الجمعية على تنفيذ برامج مهنية ذات مستوى عالمي يحقق الاهداف التي تضعها المؤسسات والشركات العاملة في بيئة العمل.

ورشة مجانية في المعيار الدولي 16 للتقارير المالية

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورشة عمل مجانية بعنوان "المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 لإعداد التقارير المالية ، وتضمنت محاور الورشة التدريبية 4 محاور هي : عقود الايجار التمويلي ، عقود الايجار التشغيلي ، معالجة عقود الايجار والبيانات المالية للمؤجرين وعمليات البيع وإعادة الايجار.

برنامج مدقق داخلي مهني معتمد

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج مدقق داخلي مهني معتمد خلال الفترة من 6 يونيو الى 29 يونيو 2022

وتناول البرنامج عدة محاور تضمنت : مفاهيم حوكمة الشركات وإدارة المخاطر ومهنة التدقيق الداخلي ودورها وآلية عمل التدقيق الداخلي واستراتيجية عمل التدقيق الداخلي والعمل الميداني للتدقيق الداخلي.

ويعكس البرنامج الأهمية الكبرى لعمل التدقيق الداخلي في مؤسسات العمل المختلفة

ورشة عمل مجانية بعنوان Investigative process

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورشة عمل مجانية بعنوان **Investigative process** حيث ناقشت الورشة عدة محاور تمثلت في تخطيط والعمل الجماعي واعداد التقارير والمتابعة

تهنئة عايد الهطلاني لحصوله على درجة الدكتوراه

يتقدم الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس إدارة
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومنتسبيها
بأسمى آيات التهاني والتبريكات لعضو الجمعية
الدكتور / عايد حامد الهطلاني
لحصوله على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم التجارية
(تخصص محاسبة)
متمنين له دوام التوفيق والنجاح ،،

تهنئة فاطمة الرشود لحصولها على شهادة تكريم وتقدير من LEA

يتقدم الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس إدارة
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومنتسبيها
بأسمى آيات التهاني والتبريكات لعضو الجمعية
الاستاذه / فاطمة صقر الرشود
بمناسبة حصولها على شهادة تكريم وتقدير من شركة LEA
في اليوم العالمي للمراه لعام 2022 ،لمساهماتها المؤثرة في مجال
المحاسبة وخاصة محاسبة الصناعة والتجارة وغيرها والتي
كانت لها الأثر الكبير في النمو والتطوير المستمر

تهنئة الدكتور هشام المجمد لحصوله على جائزة الشيخ جابر الأحمد

يتقدم الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس إدارة
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومنتسبيها
بأسمى آيات التهاني والتبريكات لعضو الجمعية
الأستاذ الدكتور / هشام إبراهيم المجمد
بمناسبة حصوله على جائزة الشيخ جابر الأحمد للباحثين
الشباب لعام 2021 في مجال العلوم الإدارية والاقتصادية
من قبل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
متمنين له دوام التوفيق والسداد

23 عضواً عاملاً جديداً في 3 أشهر

مرحباً بالأعضاء الجدد

أبريل إلى يونيو 2022

-1	عبدالوهاب باسل عبدالوهاب الزيد
-2	صالح رياض صالح النسيم
-3	عذبي مسعود نايف العجمي
-4	فاطمة بريسم محسن بن طرف
-5	ايمان نايف سعيد العراده
-6	عبدالوهاب احمد القرطاس
-7	تركي سعود مهاوش الدويش
-8	ابراهيم سامي ابراهيم الفويرس
-9	شهد عبدالعزيز محمد درويش
-10	ضاري محمد ثامر الثامر
-11	د. فايز فارس اسمر الفضلي
-12	ساير عيد سليمان العازمي

-13	دارين محمد محمود اشكناني
-14	مي بدر ناصر الصقعبي
-15	خليفة محمد خليفة السويلم
-16	نواف وليد احمد محمد
-17	محمد عبدالله صالح التقي
-18	طلال هلال على الشمري
-19	مشاري وليد احمد العمهوج
-20	ناصر حسيان منصور العازمي
-21	رؤى سليمان يحيي اليحيي
-22	فجر قاسم عبدالقادر القادري
-23	محمد يوسف الضيف

غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER COMMERCE & INDUSTRY

www.kuwaitchamber.org.kw

الموقع الذي يعرفك بأنشطة الغرفة في خدمة الإقتصاد الكويتي والتعاون العربي والدولي

لاي استفسار يمكن الإتصال على الأرقام التالية :
هاتف مباشر: 22423666 965 + 22423555 965 +
بدالة: 1805580 965 + / البريد الإلكتروني: kcci@gmail.com